معهد التخطيط القومي

القاهرة

البحث

تحرير تجارة الخدمات البيئية وآثارها على التجارة العربية

مقدمــه الباحث

الدكتور / على المبروك أبو قرين

دبلوم 2004/2003

تحت إشراف

الأستاذة الدكتورة / سلوى مرسي فهمي

بسم الله الرحمن الرحيم

انا فتحنا لك فتحا مبينا (١) ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك و ما تأخر و يتم نعمته عليك و يهديك صراطا مستقيما(٢) و ينصرك الله نصرا عزيزا (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الم نشرح لك صدرك (١) ووضعنا عنك وزرك (٢) الذى أنقض ظهرك (٣) ورفعنا لك ذكرك(٤) فإن مع العسر يسر (٥) ان مع مع العسر يسر (٦) فإذا فرغت فأنصب (٧) و الى ربك فأرغب (٨)

صدق الله العظيم

إهـــــــداء

أهدى بحثي الى كل من والدي و والدتي و زوجتي و أساتذتي بمعهد التخطيط القومي و أسرة المعهد لما قدموه لى من عون.

شكري الجزيل لهم جميعا تمنياتى لهم بالصحة و السعادة

فهـــــرس

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمه	١
المبحث الأول : الخدمات البيئية فى اطار تحرير تجارة الخدمات على المستويين العالمى والعربى.	
أولاً: اتفاقيه الخدمات العامة فى اطار منظمة التجاره العالمية	٣
ثانياً: الخدمات البيئيه فى اطار اتفاقية التجارة فى الخدمات.	٨
ثالثاً: الاهمية الاقتصادية وحجم وهيكل قطاع الخدمات البيئية	١٢
المبحث الثانى : تحرير تجارة الخدمات البيئية واثرها على توسيع فرص التجارة والاستثمارات فى الدول العربية.	
أولاً: الوضع الراهن للخدمات البيئية فى الدول العربيه	١٤
ثانياً: الخدمات البيئية فى اطار تجارة الخدمات على مستوى الدول النامية.	١٧
ثالثاً: الخدمات البيئية فى اطار تجارة الخدمات العربية	٢٣
رابعاً: الاثار الايجابية لتحرير تجارة الخدمات البيئية العربية	٣٢
المبحث الثالث : معوقات تحرير تجارة الخدمات البيئية فى الوطن العربى والعوامل المحفزه لتنفيذها فى اطار اتفاقيات العمل الاقتصادى العربى المشترك (منطقة التجارة الحرة العربية)	
أولاً: الخدمات البيئية فى اطار منطقة التجاره الحرة العربية الكبرى.	٣٤
ثانياً: تجارة الخدمات فى اطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى	٣٨
المبحث الرابع : رؤية مستقبلية حول اداء تجارة الخدمات البيئية فى تنشيط العلاقات الاقتصادية البينية بين الدول العربية .	
أولاً: العلاقات الاقتصادية العربيه فى اطار اتفاقيات التجارة الحره العربيه متعددة الاطراف	٤٣
ثانياً: دور الخدمات البيئية فى زيادة ودفع التجاره والاستثمارات البينية العربية.	٥١
ثالثاً: دراسة حالة مجلس التعاون الخليجى فى مجال الالتزامات البيئية.	٥٣
الخاتمة والتوصيات	٥٥
الهوامش والمراجع	٥٧

فهرس الجداول

١- موجز لنتائج الجولات السبع لإتفاقية الجات ٤

٢- الحجم الكلى لسوق الخدمات البيئية ١٠

٣- الوضع الراهن للخدمات البيئية فى بعض الدول العربية ١٤

٤- حصة تجارة الخدمات فى التجارة الخارجية والناتج المحلى الاجمالى لتجمعات دولية مختاره ٢٢

٥- توضيح قيمة ونمو التجارة العربية خلال عام ٢٠٠١ مقارناً بعامى ١٩٩٩، وعام ٢٠٠٠ ٤٥

٦- مساهمة التجارة العربية البيئية فى التجارة العربية الاجمالية ٤٦

مقدمة :

تمثل الالتزامات البيئية جانباً على قدر كبير من الأهمية فى الموازنات العامة للدول، أو في الموازنات الخاصة بالجهات الاقتصادية القائمة بالأنشطة المختلفة سواءً الزراعية أو الصناعية أو أنشطة البناء والتشييد والطرق والموانىء، هذا ولم يعد التلوث البيئي من المسائل المحلية التي يتعين معالجتها بواسطة كل دولة على حدة، وإنما بات الموضوع من المسائل التي تخص الشأن الإقليمي والعالمي على قدر واحد من المساواة. [1]

وتأتي الالتزامات البيئية لتمثل جانباً هاماً من الالتزامات العديدة التي يتعين على الدول الاهتمام بها وتطبيقها لتحقيق شرط حرية التجارة بين الدول فالتجارة الحرة القائمة على المزايا النسبية أو التنافسية لابد وأن يكون موضوعها السلع والخدمات ذات المواصفات ، أو القياسات النافعة للعنصر البشري او على حد تعبير اتفاقية الجاتس(تحرير الخدمات) القياسات التي تتفق مع الوسط الأيكولوجي لحياة الإنسان Trade For More Benefits , For All Echogical Factors

ومن ثم جاء عنصر البيئة مرتبطاً بسياسات دولية ، ومحلية، مضمونها مكافحة التلوث وزيادة الرفاهية وآلياتها تكمن فيما يسمى فى تاريخ الأدب الاقتصادي المعاصر" Sustainable Development " .

يحاول البحث أن يطرح رؤية جديدة لأهمية تجارة الخدمات التي دخلت حيز الاهتمام والتنفيذ في التجارة العالمية من خلال التركيز على إحدى العناصر الهامة لها ألا وهى تجارة الخدمات البيئية ، وللدور الهام الذي يلعبه هذا النوع من الخدمات على مستوى الدول النامية بصورة عامة، والدول العربية بصورة خاصة سواء فى اقتصادها أو في التأثير على اقتصادات الدول العاملة في هذا الإطار بها كان لابد من التعرض لهذا النوع من الخدمات والعمل على إبراز أهميته فى محيط تجارة الخدمات العالمية من ناحية وتجارة الخدمات العربية من ناحية أخرى.

---

[1] حسن أحمد عبيد ، الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية فى مجال الخدمات البيئية وأمثلة التزامات الدول النامية ، ورقة عمل مقدمة لورشة تحرير الخدمات البيئية فى إطار التجارة العربية البينية، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ديسمبر، 2003، ص ص 2-5.

كما يحاول البحث الإجابة عن عدد كبير من التساؤلات الخاصة بالعمل العربي المشترك من خلال التعرض لتجارب التعاون العربي في قطاع الخدمات البيئية والتعرض لمعوقات العمل العربي في إطاره مع التصدي لأهم التجارب العربية الناجحة فى هذا الشأن. كما تحاول الورقة طرح آثار التعاون العربي المشترك فى هذا القطاع – إن تحقق- على أداء التجارة والاستثمار البيني العربي وذلك من خلال خمسة مباحث مختلفة نتناولها تباعاً .

المبحث الأول :الخدمات البيئية في إطار تحرير تجارة الخدمات على المستويين العالمي والعربي : رؤية مقارنة

يمكن تناول القضايا المتعلقة بالخدمات البيئية في إطار تحرير التجارة العالمية من خلال عدد من النقاط الرئيسية وذلك في إطار اتفاقية الخدمات العامة والتى نستعرضها فيما يلي:

أولاً : اتفاقية الخدمات العامة في إطار منظمة التجارة العالمية :

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفاً تاريخياً تميز باستكمال حلقات النظام الاقتصادي العالمي مع قيام منظمة التجارة العالمية WTO وذلك بعد جولات عديدة امتدت من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٩٤ عقدت خلالها ثماني جولات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT)، كان آخرها جولة الأورجواي التي دامت ثماني سنوات من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٤ وأثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية ،وفي إطار هذه المنظمة والمفاوضات التي سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتبني غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مما دفع بالاقتصاد العالمي نحو العولمة والاندماج.وقد تم التوصل إلى مجموعة الاتفاقيات الحاكمة لقواعد التجارة الدولية فى الخدمات فى جولة أوروجواى ١٩٨٦-١٩٩١ ،ولهذا يعتبر مجال تجارة الخدمات حديث العهد بمفاوضات تحرير التجارة فى إطار منظمة التجارة العالمية والتى بدأت مفاوضاتها فى إطار اتفاقية الجات[٢] من خلال سبع جولات تناولت العديد من الموضوعات التى يمكن الإشارة – ولو بشكل موجز- من خلال الجدول التالي :

---

[2] تمخضت مفاوضات جولة جنيف الأولى عام ١٩٤٧ على اتفاقية الغات أو الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة وهي اتفاقية تعمل دور المراقب للتجارة العالمية كما أنه يحق للدول الوقعة عليها العمل ببعض اتفاقاتها دون البعض الآخر. كما تم خلال تلك الجولة الاتفاق على ٤٥ ألف امتياز جمركي بتكلفة عشرة مليارات دولار من التجارة بين الدول المفاوضة الـ ٢٣، أي ما يقارب خمس إجمالي إنتاج العالم في تلك الأيام. وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨. وأصبحت الدول الـ ٢٣ التي خاضت مفاوضات جولة جنيف الأولى هي الأعضاء المؤسسين لاتفاقية الغات. وقد تركزت المفاوضات خلال هذه الجولة وجولات أنيسي ١٩٤٩، وتوركي ١٩٥١، وجنيف الثانية ١٩٥٦، وديلون ١٩٦١، حول التعرفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وفي المقام الأول بين الدول الصناعية.

جدول رقم (١)

موجز لنتائج الجولات السبع لاتفاقية الجات *

السنة	اسم ومكان الانعقاد	الموضوعات	عدد الدول
1947	جنيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	23
1949	أنيسي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	13
1951	توركي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	38
1956	جنيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	26
1960-1961	ديلون	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	26
1964-1967	كينيدي	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق	62
1973-1979	طوكيو	التعريفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية، واتفاقات نطاق العمل	102
1986-1994	أورغواي	التعريفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية، والقواعد، والخدمات، والملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، والمنسوجات، والزراعة، وإنشاء المنظمة.. الخ.	123

*المصدر : تقرير منظمة التجارة العالمية ، ١٩٩٦.

- من الجدول رقم (١) نلاحظ أن أهم القضايا تناولتها المفاوضات في الآتي :

أولاً : نتج عن جولة كنيدي في الفترة من ١٩٦٤-١٩٦٧ اتفاق الجات لمكافحة الإغراق ، لكنها فشلت في الاتفاق على القضايا الزراعية في أول محاولة للتفاوض

على التدابير غير الجمركية، كما رفضت الاتفاقات الأخرى غير الجمركية في الولايات المتحدة. كذلك فشلت الاتفاقات حول مكافحة الإغراق وتقدير الجمارك، لأن قانون عام ١٩٦٢ الخاص بالتوسع في التجارة لم يرد فيه ما يتعلق بالإجراءات غير الجمركية، ورفض الكونجرس الأمريكي إقرار تشريع للاتفاقات.

ثانياً : جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) : تعتبر جولة طوكيو محاولة جادة لتوسيع وتحسين نظام الجات، فقد صاغت أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم والرسوم التعويضية والمشتريات الحكومية وتقييم الجمارك وتراخيص الاستيراد والمستويات ورسوم مكافحة الإغراق والطيران المدني ومنتجات الألبان واللحوم.

ثالثاً : جولة الأورجواي ونهاية الجات وتأسيس منظمة التجارة العالمية(١٩٨٦-١٩٩٤): تعتبر أهم الجولات وأكثرها طموحا إذ دشنت ولأول مرة التفاوض حول السلع الزراعية، وأدخلت قطاع الخدمات، وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وحماية الملكية الفكرية، كما أنها اختلفت عن سابقاتها في أن النتائج يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ولا مجال للقبول الجزئي فيها. وبعد مفاوضات دامت سبع سنوات وقع ممثلو ١١٧ دولة في مدينة مراكش وبالتحديد في ١٩٩٤/٠٤/١٥ إتفاقاً عالميا للتجارة أصبح يعرف باتفاق مراكش، كما تم الإعلام عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت أعمالها في ١٩٩٥/١٢/٠١ لتحل محل اتفاقية الجات التي عملت مراقبا مؤقتا للتجارة العالمية منذ ١٩٤٧.

وقد قامت الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية بتقسيم الأنشطة الخدمية إلى ١٢ قطاع خدمي هى :

١- خدمات الأعمال التجارية (الخدمات المهنية – خدمات الحاسب الآلي- ..)
٢- خدمات التوزيع.
٣- خدمات التعليم.
٤- خدمات التشييد والخدمات الهندسية.
٥- خدمات البيئة.
٦- الخدمات المالية (خدمات التأمين- الخدمات المصرفية-....)

٧- الخدمات الصحية.

٨- خدمات السياحة والسفر.

٩- الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية.

١٠-الخدمات الاستشارية.

١١- خدمات الاتصالات.

١٢- الخدمات الأخرى غير المشمولة في مكان آخر.

ومن الجدير ذكره أن اتفاقية التجارة في الخدمات فرضت على الدول الأعضاء نوعين من الالتزامات هي :

الالتزامات العامة : والتي تضمنتها أحكام ومبادىء الاتفاقية والضوابط التي تضعها ويتساوى في الالتزام بها جميع الدول الأعضاء دون استثناء.

الالتزامات المحددة : وهى تلك الالتزامات المتضمنة في جداول العروض المقدمة من كل عضو والتي يلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة ويحدد من خلالها التحرير ومعاييره والمؤهلات الواجب توافرها لمنح الموردين الأجانب للخدمات نفس المعاملة الوطنية. وتعتبر الالتزامات المحددة قائمة إيجابية بمعنى أن القطاعات والقطاعات الفرعية المدونة فى تلك الجداول هى فقط المفتوحة للدخول إلى السوق المحلية. [٣] وهناك خاصية هامة تتعلق فيما يندرج تحت القطاعات المفتوحة فيما يتعلق بالشروط الخاصة والنفاذية إلى الأسواق والمعاملة الوطنية وهى أنه لابد من تدوين الشروط فى تلك الجداول لأن قائمتها تعتبر قائمة سلبية وبالتالي فإن عدم تدوين الشرط يعني أن النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية مفتوحان دائماً. وبناءً على تلك الخاصية يمكن للدولة التفاوض على القدر الذى يمكن منحه من معاملة وطنية.

و تغطى تجارة الخدمات مجموعة كبيرة من النشاطات الاقتصادية فى كل دوله تصل نسبتها إلى أكثر من ٥٠ بالمائة من القيمة الكلية للإنتاج كما أن هنالك أكثر من ١٥٠ قطاعاً فرعياً للخدمات ورد ضمن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS مع ملاحظة أن الدول المتقدمة، خاصة الصناعية منها، تهيمن هيمنة كبيرة على التجارة العالمية فى هذه القطاعات الفرعية للخدمات. تقديرات مساهمة الدول المتقدمة على

---

[3] وزارة الدولة لشئون البيئة المصرية ، التحديات التي تواجه قطاع الخدمات البيئية ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل " التجارة العربية البينية في مجال تحرير الخدمات البيئية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٣، ص ص ٢-٣.

التجارة العالمية فى القطاعات الخدمية بلغت أكثر من ٨٠ بالمائة مما يجعل الدول النامية فى موقف حرج من ناحية المنافسة العالمية فى حالة موافقتها على تحرير تجارة الخدمات. لذا فان التزامات الدول النامية لتحرير تجارة الخدمات أتت فقط من دول نامية محدده وعضو فى منظمة التجارة العالمية وفى قطاعات فرعية خدميه محددة كقطاع السفر والسياحة. . كما أن الاتفاقيات الإقليمية في التحرير التجارى لم تذهب بعيدا عن الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات التى وضعتها منظمة التجارة العالمية ووافقت بعض الدول النامية علي الانضمام لها. وحتى فى الاتفاقيات التى تمت بين دول الشمال نفسها لم يكن هنالك اتفاق جاد فى تحرير تجارة الخدمات قبل نهاية التسعينات و بعض الاتفاقيات لازالت تحاول الوصول الى حل لهذه القضية ولكن بدون جدوى تذكر وتعتبر الخدمات وسائل الهامة فى توزيع الانتاج، كما أن الخدمات أيضا جزء أساسى من العملية الانتاجية. لذلك فان أى فشل فى تحريرها يعنى أن المنتجين المحليين يواجهون تكاليف انتاجية عالية مقارنة بغيرهم من المنتجين العالميين. فالانتاج الزراعى (وفى غياب تحرير قطاع النقل) يمكن أن يفقد نتيجة لضعف فى وسائل المواصلات والتخزين، بينما تمثل وسائل الاتصالات الضعيفة ارتفاع فى تكاليف الاستثمار المحلية .بالرغم من ذلك فان أغلب الدول تعمل على الحد من دخول الخدمات الخارجية الى الاسواق المحلية. فى مجال وسائل المواصلات المحلية ووسائل الاتصالات تقوم الدول باعطاء الحق فى الاستثمار الى الشركات المحلية فقط. من الأسباب الرئيسية التى دعت هذه الدول الى هذا الاجراء هو أن عينات الخدمات لايمكن التكهن بها قبل تقديمها، وتقديم الخدمات يتطلب وجود العارضين لهذه الخدمات والمستهلكين لها فى نفس الموقع وفى نفس الوقت .صعوبة تحرير الخدمات متعلق أيضا بحركة العمالة. مقدمو الخدمات لابد أن يكونوا مقيمين محليا مما يتطلب الاقامة الموقتة للعمالة على أقل تقدير. هذا قد يشكل عقبة كبيرة بالنسبة للدول التى لاترغب فى ذلك أو التى لها مشكلات فى توظيف العمالة المحلية

الدول النامية مطالبه بصوره بزيادة قدراتها التنافسية فى قطاع الخدمات من أجل المنافسة العالمية. واحد من الطرق الكفيلة بتحقيق هذا الهدف محاولة تطوير وتنمية قطاع الخدمات وتوفير الدعم والتشجيع اللازمين له. كما أن الاستثمار المشترك فى

قطاع الخدمات فى الدول النامية ، وخصوصاً الدول العربية، بين المستثمرين المحليين والشركات الأجنبية الكبيرة يعمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة محليا، كما أنه وفى حالة تحرير التجارة فى الخدمات سوف يؤدى ذلك الى تحسين فرص المنافسة العالمية، على الأقل فى بعض الخدمات التى بها استثمار مشترك. علاوة على ذلك فان الانفتاح فيما بين الدول النامية (خاصة بين الدول التى ترتبط باتفاقيات تجارية اقليمية) فى مجال تحرير القطاعات الخدميه الفرعية وبصورة متدرجة مع التركيز على الخدمات التى يسهل تحريرها كالسياحة والتأمين والنقل، والتشييد والبناء، يمكن أن يؤدى الى نتيجة طيبة فى مجال المنافسة العالمية مستقبلا

ثانياً : الخدمات البيئة في إطار اتفاقية التجارة في الخدمات (G ATS)

تم إدراج الخدمات البيئية كأحد القطاعات التي تستهدف اتفاقية General Agreement On Trade in Services (GATS) تحرير التعامل بها. وقد تم تعريف الخدمات البيئية وفق ما جاء في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED كما يلي:

" هي كل الأنشطة التي تنتج سلع وخدمات لقياس منع ،حصر، إصلاح كل ضرر بيئي للمياه الهواء والتربة. كذلك الأنشطة المتعلقة بالمخلفات والضوضاء وشاملة أيضاً الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج الأنظف والخدمات التي تقلل من المخاطر البيئية والتلوث بأنواعه وتساعد على عدم إهدار الموارد الطبيعية". وقد تم تصنيف الخدمات البيئية في GATS وفقاً للتصنيف المركزي للأمم المتحدة.

ومما سبق يتضح أن الخدمات البيئية وما يرتبط بها من صناعات بيئية تتكون من أجهزة بناء وإدارة المرافق، جمع المخلفات وتدويرها ، الاستشارات القانونية والفنية والإدارة البيئية الاستراتيجية وخدمات المعالجة البيئة. ويمثل الطلب من الهيئات المحلية والحكومية والمنشآت الصناعية الطلب الأساسي للخدمات البيئية حيث يكرس القطاع العام مصروفاته البيئية للماء ومعالجته، التعامل مع المخلفات وتدويرها، تنظيف وإعادة المناطق الملوثة.أما القطاع الخاص فيستثمر بصورة رئيسية في أدوات التحكم في تلوث الهواء ومعالجة المخلفات.هذا ، ويضطلع القطاع العام بأكثر من ٧٠% من المصروفات البيئية فى الدول النامية ولكن هذا الرقم يتراجع إلى ٥٠

50% فى الدول الصناعية المتقدمة(وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ص 6 ، 1998).

في عام 2000 وصل حجم العائد الكلي على استثمارات لكلا القطاعين الخاص والعام فى مجال الخدمات والصناعات البيئية إلى حوالي 514 مليار دولار أمريكي.بلغ نصيب كل من الولايات وأوروبا الغربية واليابان 87% من هذا الدخل.فنصيب قارة آسيا 4.2% ، أمريكا اللاتينية كان نصيبها 1.9% ، دول الشرق الأوسط 1% وأفريقيا 0.5% .[4]

تعتبر صناعة الخدمات البيئية من المجالات المحدودة جداً فى مجال التصدير حيث أن الفكر التصديري لم يكن إطاراً أساسياً وحاكماً للخدمات البيئية لأن الطلب المحلي الطويل الأمد ساهم فى توفير أعمال كافية للشركات الصغيرة والمتوسطة ولهذا السبب كانت القدرة على التصدير محدودة. ففى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة الصادرات من الصناعة حوالي 9% من الأعمال الدولية.وتصدر كل من ألمانيا واليابان حوالي 20% من الصناعات البيئية ، بينما تصدر النمسا ، كندا ، نيوزيلندا، السويد، سويسرا 15-20% وتصدر فرنسا واستراليا وانجلترا 10-15%.

وقد أشارت العديد من الدراسات المهتمة بصناعة الخدمات البيئية على المستوى العالمي إلى أن هناك اتجاهاً قوياً فى الوقت الحالي لتنسيق المقاييس البيئية القومية وتبني أهداف بيئية عالمية وخصخصة المنافع من أجل صناعات ذات صبغة تجارية.[5] غير أن الطلب المحلي على الصناعة قد تعرض مؤخراً فى الدول الأكثر تقدماً للتقلص النسبي والذي لا يشبع حاجة هذه الصناعات المزدهرة للنمو المرجو فمثلاً تتعرض الصناعات البيئية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تطور متسارع ومنافسة وضغط من الأسعار ونقص فى المكسب ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال – لا الحصر- نجد أن النمو السنوي بهذا المجال تراوح بين 10-15% فى الفترة من 1985-1990 بينما أصبح 1-5% فى الفترة من 1980-1990، وقد انخفض إلى 0-5% فى الفترة من 1991-1996. ومن هنا فإن تناقص معدلات النمو السنوي لتلك الصناعات قد جعل شركات تلك الدول تبحث عن أسواق جديدة لتلك الصناعة. ومن

---

[4] وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والبيئة ، 1998.
[5] المرجع نفسه ، ص 8.

جديدة لتلك الصناعة. ومن الممكن التعرض بإيجاز لتقديرات غرفة التجارة الأمريكية عام ٢٠٠٠ للحجم الكلي لسوق الخدمات البيئية من خلال الجدول رقم (٢):

جدول رقم(٢)

الحجم الكلي لسوق الخدمات البيئية*

بالمليون دولار

القطاع	القيمة
المياه ومعالجة الصرف الصحي	٧٠٠-٨٠٠
معدات وادوات تدوير المخلفات	٢٥٠-٣٠٠
معالجة المخلفات الصناعية	٢٠٠-٢٥٠
التحكم فى تلوث الهواء	١٥٠-٢٠٠
أنظمة تنقية المياه	٦٠-٨٠
المخلفات الصلبة البديلة	٨٠٠-١٠٠
الطاقة المتجددة	٨٠-١٠٠
المصادر المتنقلة لتلوث الهواء	٣٠
فحص ورصد المياه والهواء	٢٠-٣٠
الاستشارات الهندسية	٦٠
الإجمالي	٢,٥٠٠ -٣٠,٥٠

- المصدر: التحديات التي تواجه الخدمات البيئية في ظل دخول الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات حيز التنفيذ ، ورقة عمل مقدمة من وزارة الدولة لشئون البيئة في إطار ورشة عمل التجارة العربية البينية فى مجال تحرير الخدمات البيئية، جامعة الدول العربية ، ٤-٥ ديسمبر، ٢٠٠٣، ص ٥.

وتقدر غرفة التجارة الأمريكية معدل النمو السنوي في تلك السوق بحوالي ١٠% سنوياً. *وعند تناول سوق الخدمات البيئية في الدول النامية ومنها الدول العربية* نجد أن هذا السوق قد أصبح الأكثر قابلية للنمو السريع من بين الأسواق العالمية الأخرى بسبب تزايد السكان وبسبب عملية الهجرة من الريف إلى المدن والنمو المضطرد فى قطاع الصناعة. وقد أدى كل هذا إلى خلق احتياج شديد من قبل الدول النامية إلى شركات الدول المتقدمة للتخلص من المشاكل البيئية التي تواجهها في الفترة الحالية ، فالدول النامية تواجه فى الفترة الحالية من المشاكل البيئية والتلوث ما كانت تواجهه الدول المتقدمة فى الماضي، ولكن لقلة الموارد المالية والمنافسة ولعدم وجود القواعد البيئية ووعي كافي تعاني الدول النامية من عدم وجود مستوى عال من الطلب على السلع والخدمات. وفى استعراض لأهم تجارب الدول العربية في مجال الخدمات البيئية نجد أن مصر تأتي في المرتبة الأولى من بين الدول العربية التى ازداد فيها الطلب على السلع والخدمات فى الفترة الماضية حيث كانت أغلب هذه السلع والخدمات تقدم على أنها خدمات عامة من قبل الحكومة ولكن على أثر سياسة الخصخصة التي انتهجتها الحكومة،ولا زالت، فقد تخلت عن بعض هذه الخدمات والتي منها إدارة المخلفات الصلبة للقطاع الخاص الأمر الذي اتضح معه زيادة الإقبال على مثل هذه السلع والخدمات. وقد بدأت الدول المتقدمة بالفعل بالتقدم بطلبات التفاوض للعديد من الدول النامية ومنهم مصر. فقد تقدمت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لمصر بطلب فتح المفاوضات من هذا القبيل. وإن كان هذا لا يشكل إلزاماً لمصر أوتهديداً لمصالحها فى المدى القريب فإنه يشكل ضغطاً قوياً للاتجاه نحو تحرير الخدمات البيئية فى المدى المتوسط. ويتحكم فى سوق الخدمات فى مصر والدول العربية بصورة عامة عوامل عديدة منها:

أولاً : حجم المشكلة البيئية وكمية الضغوط التي يتعرض لها النظام البيئي، وما يتخذ من إجراءات في سبيل مواجهتها من تطوير مؤسسي وقانوني وإداري ومدى إحكام السلطة القانونية التشريعية التى تفرض الالتزام البيئي على مختلف قطاعات الأعمال.

ثانياً : التفاعل مع الأسواق الخارجية التي تفرض على شركاتها الالتزام بالمعايير البيئية.

ثالثاً : الأهمية الاقتصادية وحجم قطاع الخدمات البيئية

تقدر الإحصاءات الرسمية الدولية [6] سوق الخدمات البيئية العالمية بأكثر من 453 مليار دولار تسيطر كل من أوروبا والولايات المتحدة واليابان على حوالي 87% من السوق العالمي إلا أن الطلب المحلي في هذه الدول قد أخذ فى الانخفاض نظراً لإحراز القطاع الصناعي في هذه الدول درجة عالية من الالتزام بالمعايير البيئية وقد قدرت العديد من المصادر المتخصصة في مجال الخدمات البيئية معدل النمو السنوي في منطقة الشرق الأوسط بحوالي 8% سنوياً وبقسمة سوقية تزيد على 6 مليار دولار ويعود هذا النمو لعدد من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

1- النمو الاقتصادي والسكاني وزيادة النمو الحضري.

2- صرامة الأنظمة والقوانين البيئية.

3- انتشار المقاييس البيئية العالمية وتطبيقاتها.

4- الضغوط القوية من المستهلكين وجمعيات الضغط المحلية.

وحسب التعريف المشار إليه في النقطة الأولى من المبحث الأول فإن النشاط الأكثر أهمية في قطاع الخدمات البيئية هو إدارة الموارد المائية ومعالجة الصرف الصحي والصناعي يليه من حيث الأهمية إدارة المخلفات والرقابة على تلوث الهواء حيث يساهم هذا القطاع بنسبة لا تقل عن 1% من مجموع القوى العاملة فى بعض الدول العربية مثل مملكة البحرين وغيرها. وتعتبر الخدمات البيئية من الخدمات الحديثة نسبياً والتى بدأت الدول العربية فى الاهتمام بها مع بداية الثمانينات ومع زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة المخلفات اصبح البحث عن وسيلة فعالة واقتصادية ذات كفاءة عالية ، ومن أهم أولويات البلديات البلديات والمحليات العربية بشكل عام استجابة لهذا المطلب قامت الحكومات العربية بإنشاء شركات فى مجالات جمع والنقل أولاً ثم أنشأت بعد ذلك شركات تهتم بعمليات المعالجة ثم بعد ذلك تم إنشاء شركات خاصة بالتدوير وتشغيل مصانع المعالجة وأخرى لتدوير المخلفات. وقد بدأ مؤخراً طرح الخدمات البيئية فى مشروع متكامل للشركات العالمية حيث ظلت

---

[6] تقرير منظمة التجارة ، 1998.

الشركات العربية التي أنشأت تعمل وتتوسع على نطاق محدود للغاية وذلك لأمور تتعلق بالكفاءة من ناحية،وعدم قدرة الشركات العربية على المنافسة أمام الشركات الأجنبية العاملة في البلاد العربية. ويعتبر التنافس بين الشركات العربية والأجنبية في هذا المضمار غير متعادل أو متكافىء ، مما يعوق العمل العربي المشترك في هذا الإطار.

بعد التعرض إلى البيئة التي يعمل في ظلها قطاع الخدمات البيئية على المستويين العربي والإقليمي والدولي والوضع الاقتصادي للقطاع فى الاقتصاد العربي نتناول بالتحليل الآثار الاقتصادية لقطاع الخدمات البيئية على التجارة البينية بين الدول العربية ، وأوجه التعاون الممكنة بين الجانبين في هذا الإطار.

المبحث الثاني :

تحرير تجارة الخدمات البيئية وأثرها على توسيع فرص التجارة والاستثمارات البيئية العربية

أولاً: الوضع الراهن للخدمات البيئية في الدول العربية

تعتمد معظم الدول العربية على البلديات فى القيام بالخدمات البيئية المختلفة بالإضافة على الاستعانة بالشركات الأجنبية فى تقديم الاستشارات وإنشاء المصانع ومن الممكن أن نتناول الوضع الراهن لتلك الخدمات فى الدول العربية من خلال الجدول رقم (١) الذى يوضح وضع قطاع الخدمات فى بعض الدول العربية المختارة

جدول رقم (١)

الوضع الراهن للخدمات البيئية في بعض الدول العربية *

الدولة	استشارات بيئية	خدمات الجمع والنقل	إنشاء مصانع المعالجة	تشغيل مصانع المعالجة	خدمات الدفن الصحي
الإمارات	شركات أجنبية	بلديات			لا يوجد، التشغيل من خلال البلديات
ليبيا	شركات أجنبية ومحلية	شركات محلية وبلديات			التشغيل من خلال البلديات
البحرين	شركات أجنبية	شركات خاصة وبلديات			شركات محلية
الكويت	شركات أجنبية	شركات محلية وبلديات	شركات أجنبية	شركات محلية ثم توقفت	البلديات

*المصدر: الأمانة الفنية لمجلس الوزراء المسئول عن شئون البيئة، ٢٠٠٣.

ومن الجدول نلاحظ أن مجال الاستشارات البيئية تهيمن عليه الشركات الأجنبية وبالتالي فإن تخطيط العمل البيئي فى هذا القطاع يعتمد بالأساس على خبرات أجنبية

بالأساس بما يعطي الفرصة للشركات الأجنبية الدخول فى السوق وبشراسة أمام الشركات العربية المحلية التى لا تتمتع بنفس الخبرة التى تتمتع بها بيوت الخبرة الاجنبية خصوصاً فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدول نلاحظ أيضاً أنه باستثناء مجال خدمات الدفن الصحي نجد أن مجالات خدمات الجمع والنقل وإنشاء مصانع المعالجة وتشغيلها تهيمن عليه شركات أجنبية أو مساهمات بسيطة من الشركات المحلية أو عدم التواجد المحلي فى هذه المجالات مطلقاً وقد يكون قلة التواجد المحلي للشركات العربية داخل بلدانها يعود فى جزء كبير منه إلى ما يلي[7] :

١- حداثة قطاع الخدمات البيئية في الدول العربية بالمقارنة النسبية بالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- الخبرات الأجنبية المتطورة في هذا الخصوص.

٣- عدم وجود قوانين تعطي الأفضلية للشركات العربية العاملة في هذا القطاع بالدول العربية الأخرى.

وعلى الرغم من تحرير تجارة الخدمات على المستوى العالمي سيؤثر بالسلب على الكثير من القطاعات الخدمية فى الدول العربية وخصوصاً قطاع السياحة إلا أن الأمل الوحيد فى تجاوز تلك الازمة هو التعاون الاقتصادي العربي الفعال من خلال التكتلات الاقتصادية العربية ومن خلال تفعيل الاتفاقات القائمة بالفعل مع المتابعة الجادة من قبل المسئولين عن تنفيذ تلك الاتفاقات. وتحتاج الحكومات والشعوب العربية إلى المزيد من التكاتف بغرض توطيد قطاع الخدمات البيئية بها ومن هنا فإن هناك الكثير من الأمور التي ينبغي تفعيلها للوصول إلى الأداء المرجو من خلال النجاح ولو في قطاع الخدمات البيئية كمرحلة أولى للتميز على مستوى كافة القطاعات.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات على المستوى العالمي إلا أن الأداء في العالم العربي لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث زادت مساهمة قطاع

---

[7] الأمانة العامة لمجلس وزراء العرب المسئول عن البيئة ، تحرير الخدمات البيئية بين الدول العربية ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل حول تحرير التجارة البينية بين الدول العربية ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، ديسمبر، ٢٠٠٣.

الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حوالي ٥٧ % عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٦٤ % عام ٢٠٠٠، كما أنها تولد أكثر من ٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي في أوربا وآسيا الوسطى والكاريبي وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط وشمال أفريقيا. ونتيجة لذلك فقد نمت صادرات الخدمات التجارية للبلدان النامية بمعدل ٩ % في حين أن معدل النمو في الدول المتقدمه لم يتجاوز الـ ٥,٥ % .وبالإضافة إلى ذلك فان أل ٤٩ بلداً الأقل نمواً قد أحرزت نموا في صادرات الخدمات التجارية بلغ معدله ٦,٧ %. وأكدت العديد من الدراسات المتخصصة فى مجال تجارة الخدمات أن إزالة ٣٣ % من الحواجز القائمة على تجارة الخدمات سوف يؤدى إلى زيادة رفاهة العالم بـ ٣٨٩,٦ مليار دولار وهو ما يزيد عن المكاسب الناتجة عن تحرير تجارة السلع الصناعية والبالغة ٢١٠,٧ مليار دولار. وقد بلغ إجمالي قيمة صادرات الخدمات لمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٠١حوالي ٣١ مليار دولار فقط في حين بلغت قيمة الوردات الخدمية نحو ٥٦ مليار دولار وهو ما يعني وجود فجوة كبيرة وهوة عميقة بين الصادرات والواردات كما يعني وجود فجوة وهو اشد عمقا في حجم هذه التجارة بالنسبة للمنطقة مقارنه بالعالم حيث أن إجمالي الصادرات الخدمية على مستوى العالم خلال نفس العام بلغ ١٤٤٠ مليار دولار وبلغت قيمة الواردات ١٤٣٠ مليار دولار. ومن ناحية أخرى بلغ متوسط معدل نمو الصادرات الخدمية لمنطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ نحو ٨ % وهو ما يزيد عن المعدل العالمي البالغ ٦ % وبلغ معدل نمو الوردات في الشرق الأوسط ٤% بينما المعدل العالمي ٦ % . وأوضحت الإحصائيات أن معظم تجارة الخدمات يتم بين البلدان المتقدمة. ومن المتوقع أن يرتفع نصيب قطاع الخدمات في إجمالي دخل الدول النامية وتجارتها سيكون أكثر ارتباطا ليس بانفتاح أسواق هذه البلدان على العالم المتقدم بقدر ماهو مرتبط بتعاون هذه البلدان معا على المستوى الإقليمي. ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الإنفاق في صناعة السفر والسياحة ،على سبيل المثال لا الحصر، من حوالي ٦٩٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ الى نحو ٧,٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يصل حجم العمالة فيها إلى ٣٠٥ مليون شخص وسيمثل إنتاج السياحة حوالي ١١,٤ % من حجم الناتج المحلي

الإجمالي متضمنا استثمار ما لا يقل عن ١٦٣١ مليار دولار أمريكي .كما سيصل حجم مساهمتها في الضرائب إلى ١٣٦٩ مليار دولار[٨].

ثانياً : الخدمات البيئية في إطار تجارة الخدمات على مستوى الدول النامية

يرمي اتفاق تجارة الخدمات إلى تحرير المبادلات الخارجية من مختلف أنواع القيود · يحقق هذا الهدف مكاسب محدودة لبعض الدول الإسلامية ويسبب مشكلات عدة مالية واقتصادية واجتماعية لمعظمها، ولا يمكن التأثير مباشرة على أحكام هذا الاتفاق نظراً لضعف إسهام العالم الإسلامي في القرارات التجارية الدولية، وبات من اللازم البحث عن كيفية وإمكانية الاستفادة منه ليخدم مصالح جميع البلدان الإسلامية·

إلى عهد قريب كان يطلق على الخدمات اسم القطاع الثالث إشارة إلى الزراعة وهي القطاع الأول والصناعة وهي القطاع الثاني في تكوين الناتج المحلي والإجمالي· ولم تهتم البرامج الاقتصادية والمالية بتطوير الخدمات إلا لتهيئة المناخ الملائم للزراعة والصناعة· كما ساد الاعتقاد بأن معظم الخدمات غير قابلة للتبادل، وبالتالي يتعذر تصديرها واستيرادها، لذلك لم تكن مشمولة بأحكام< الغات >ولم تحظ بعناية الجولات التجارية المتعددة الأطراف طوال الفترة الواقعة بين الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٨٦م، وعلى إثر التقدم التكنولوجي وتحرير حركة رؤوس الأموال وانتقال الأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص تغيَّرت النظرة للخدمات، فأصبحت تحتل المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية وأغلب البلدان النامية، وباتت تشكل خمس التجارة العالمية، وتتقدم بسرعة تفوق سرعة تجارة السلع، لذلك لا يمكن تركها دون قواعد تنظيمية تحكمها على الصعيد الدولي، وهكذا اهتمت جولة< أوروغواي >في الأعوام (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤) اهتماماً كبيراً بتجارة الخدمات فظهر الاتفاق العام بشأنها حال إنشاء منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٥م·

[8] مدحت أيوب ، تحرير تجارة الخدمات ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي ، الإمارات، ٢٠٠٠، ص ص ١٢-٢٤ .

يرتكز هذا الاتفاق كغيره من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف على مبدأ تحرير المبادلات من كل القيود، ولكن على خلاف الاتفاقات الأخرى لا يتهم اتفاق تجارة الخدمات بإزالة الرسوم الجمركية لأن الخدمات على عكس السلع لا تتحمل بطبيعتها فرض مثل هذه الرسوم، تكمن القيود المفروضة عليها في الإجراءات القانونية التي تحد من نفاذها إلى الأسواق، وعلى الرغم من ذلك يتسم تنظيم هذه التجارة بالتعقيد بسبب تباين مصالح الدول ونظراً لكثرة العدد والتنوع وأحياناً خطورة الخدمات لذلك لا يزال اتفاق تجارة الخدمات غير نهائي. إنه إطار يخضع للمراجعات ويقبل التعديلات عن طريق المفاوضات المتتالية باتجاه زيادة التحرير.

وغني عن البيان القول: إن الالتزام بأحكام الاتفاقات المتعددة الأطراف بما فيه الاتفاق حول تجارة الخدمات يقتصر على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في الوقت الحاضر إذ يبلغ عدد أعضائها 144 دولة، و لتجارة الخدمات خصوصيات في البلدان النامية ، فهي من جهة تستحوذ على نسبة عالية يصل معدلها إلى 42% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يشير إلى دورها الكبير في التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى لا تشكل سوى نسبة ضئيلة لا تتعدى 6% من التجارة العالمية للخدمات الأمر الذي يعكس ضعف الإمكانات التكنولوجية والمالية لهذه البلدان وتدني قدراتها على المنافسة في السوق العالمية.

تعتمد تجارة الخدمات في الدول الصناعية على مجالات واسعة منها الاتصالات بكل أنواعها، والتأمين والخدمات المصرفية والنقل بمختلف أشكاله والسياحة والاستثمارات المباشرة. في حين ترتكز صادرات الخدمات الإسلامية على مجالين أساسيين: هما تحويلات دخول العمال المقيمين بالخارج وتشكل نسبة (55% من مجموع صادرات الخدمات في الدول الإسلامية (وإيرادات السياحة الدولية وتشكل (30% من الصادرات). يعتمد هذان المجالان كما هو معلوم على تنقل الأفراد من بلد إلى آخر، ولم يتم حتى الآن الاتفاق على تنظيم هذا التنقل، ونتيجة لضعف الإمكانات التكنولوجية والمالية وبسبب الاعتماد على عدد قليل من الخدمات، تعاني موازين الخدمات من عجز مزمن في أكثر من أربعين دولة إسلامية.

ينطبق الاتفاق على التجارة الخارجية للخدمات بمفهومها الواسع. فهو لا يقتصر على عبور الخدمات لحدود الدولة كما هو حال التجارة السلعية، بل يمتد ليشمل جميع العمليات لمجرد كون أحد أطرافها المستهلك أو المورد أجنبياً، وتتخذ تجارة الخدمات بهذا المعنى أربعة أشكال: تأدية خدمة من قبل دولة إلى دولة أخرى كالمكالمات الهاتفية. وتقديم خدمة من قبل دولة لصالح مستهلك أجنبي كالسياحة. ووجود شركات أجنبية عاملة في دولة ما كالبنوك الأجنبية. ووجود أفراد أجانب يقدمون خدمات لدولة ما وهم العمال الأجانب.

ويتضمن الاتفاق المبادئ العامة التي تسري على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وشفافية السياسة التجارية. فعلى كل عضو أن يمنح حالاً معاملة متساوية لجميع الأعضاء، أي يجب أن تسري الامتيازات الممنوحة لخدمات دولة ما على خدمات الدول الأخرى ولكن يمكن منح امتيازات أكبر لدولة أو لدول معينة شرط الإعلان عن ذلك في قائمة الاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وعلى كل عضو في المنظمة أن يعامل الخدمات الأجنبية معاملة الخدمات المحلية. وعليه نشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات. ويتعين إعلام مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة على الأقل مرة واحدة سنوياً بالتعديلات التي تطرأ عليها.

وقد دخلت تجارة الخدمات ضمن تصنيف الخدمات التى تلتزم الدول الأعضاء بالمنظمة بالعمل تدريجياً على فتح أسواقها أمام هذا النوع من التجارة ، أى تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية والقيود المحددة لتدفق الخدمات البيئية بين كافة الدول الأعضاء لتشمل الخدمات البيئية التى حددها الاتفاقية فى أربعة قطاعات رئيسية هى :

١- خدمات المجاري.
٢- خدمات التخلص من النفايات.
٣- خدمات الصرف الصحي.
٤- خدمات أخرى.

ومن الممكن أن تشتمل الخدمات الأربعة السابق الإشارة إليها على عدد كبير من المشاريع والخدمات الثانوية ومن المفيد ذكره القول أن خدمات بيئية مثل مكافحة التصحر وصرف المواد الطبيعية والتنوع الإحيائي والحفاظ على نوعية جيدة من مياه الشرب ومكافحة التلوث بكافة أشكاله وتملح التربة والحفاظ على حالة الصرف الصحي الزراعي ، وتآكل الشواطىء وإذابة المناطق الساحلية ، هذه وغيرها يمكن أن تدخل فى إطار الخدمات البيئية. [9]

غير أن السؤال الجدير بالإشارة هو هل هناك قيود أو رسوم على انتقال هذه الخدمات؟ من المؤكد أن حماية البيئة لا تتم من خلال الدراسات الاستشارية والبحوث فقط وإنما يجب تحويل هذه البحوث إلى سياسات Polices وخطط عمل Action Plan ثم إلى برامج Programs وأخيراً إلى مشاريع Projects.

إن إعداد الدراسات الاستشارية ووضع الخطط والبرامج البيئية تتطلب التأكيد على ما يلي :

١- انتقال وإقامة الخبراء فى البلد المستفيد من الخدمة.

٢- فتح مكاتب وتوريد أجهزة مسحية وغيرها.

٣- إنشاء المختبرات.

٤- توريد آلات ومعدات تنفيذ مشروع.

ومن هنا فإننا نلاحظ أن التشريعات المالية والجمركية تضع رسوماً على توريد العدد والآلات أو تضع شروط استخدام أو انتقال المكاتب وأحياناً إشتراط المشاركة الوطنية مع المكاتب الأجنبية. إن هذه القيود لا تختلف عن القيود المفروضة على تجارة السلع الأمر الذى يؤدي إلى زيادة تكلفة الخدمة فى البلد المستفيد من ناحية وتعرقل أو تأخر تنفيذ المشروعات البيئية وفى كلتا الحالتين يلحق ذلك أضراراً بالغة فى البلد المستفيد. ولذلك فإن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البيئية يتوقع أن تحقق النتائج التالية :

١- خفض تكلفة تقديم الخدمات البيئية وبالتالي تحقيق منافع مادية لموازنات الدول المستفيدة.

---

[9] رسول الجابري ، تحرير التجارة العربية البينية فى مجال الخدمات البيئية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المكتب الاقليمي لغرب آسيا، ٢٠٠٣، ص ص ٧-١١ .

٢- المعالجات الكفؤة والسريعة للمشاكل البيئية وخاصة فى البلدان العربية كتلوث المياه الجوفية والتصحر وتردي نوعية البيئة الحضرية خاصة بسبب إدارة المخلفات الصلبة غير الخطرة والنفايات الكيماوية والصحية.

٣- توسيع فرص العمل للقوى العاملة التى سيتم توظيفها فى المشاريع البيئية.

٤- فتح آفاق جديدة للمشاركة بين القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الأجنبي فى المشروعات البيئية وتبدو هذه الاشكالية على جانب كبير من الأهمية عند تناول التحديات التى تواجه مجالات التعاون العربي فيما يتعلق بالخدمات البيئية.

لقد راعى اتفاق تحرير الخدمات أوضاع الدول النامية *ومنها البلدان العربية وذلك عن طريق* وضع عدد من النصوص التى تسمح بتوسيع مساهمة تلك الدول فى التجارة الدولية للخدمات حيث تبلغ مساهمتها حالياً [١٠] حوالي ٢٤% ومن الممكن التعرض لأهم تلك النصوص :

أ-التزام الدول المتقدمة بإنشاء مراكز اتصال في غضون عامين من تنفيذ الاتفاق لتسهيل حصول الدول النامية على معلومات عن أسواق الخدمات.

ب-يعترف الاتفاق صراحة بالصعوبات التي تواجه الدول النامية بالنسبة لموازين مدفوعاتها ومن ثم يعطيها الحق في فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات الت تلتزم الدول النامية بتحريرها.

ج- يسمح الاتفاق للدول النامية بضرورة إبرام الاتفاقات لتحرير قطاع الخدمات مع دول أخرى نامية أو متقدمة ومنح الأطراف من الدول النامية معاملة أفضل من الممنوحة للدول المتقدمة.

د- يسمح لأية دولة بالدخول فى اتفاقات للتكامل التام فى أسواق العمل مع دول أخرى.

ه- يسمح الاتفاق لأى دولة باستمرار وجود محتكرين فى بعض الخدمات فيها طالما كانوا موجودين أصلاً عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

---

[10] يقصد بذلك آخر البيانات المتاحة وهى عام٢٠٠٣، التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية ، ٢٠٠٣.

و- إقرار مبدأ القائمة الإيجابية للقطاعات والقطاعات الفرعية للخدمات التي تفتح أمام الموردين الأجانب وتحديد شروط دخول السوق الوطنية. وتلعب التجارة فى الخدمات دوراً مهماً ومتزايداً فى الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة حيث بلغ إجمالي جارة الخدمات (صادرات + واردات) نسبة تزيد عن ٢٠% فى المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فى المتوسط عام ١٩٩٨. وتشمل تجارة الخدمات النقل البحري والجوي والبري عبر الحدود الوطنية السفر والسياحة والخدمات المصرفية والمالية والتأمين والاتصالات والتوزيع والبناء والتشييد وخدمات الأعمال وخدمات الترفيه وخدمات التجارة الالكترونية.[11] وفى جانب الأهمية النسبية لتجارة الخدمات فى التجارة الخارجية للدول العربية نجد أن تلك التجارة تساهم بنسبة تقارب ٢٤% من التجارة الخارجية للدول العربية (صادرات + واردات) وذلك فى عام ١٩٩٨مقارنة ب ٣٩% عام ١٩٩٠، غير أن حصة تجارة الخدمات فى التجارة الخارجية للدول العربية أكبر من متوسط حصة التجارة العالمية للخدمات فى إجمالي التجارة العالمية والتى قدرت ب ١٩,٧% عام ١٩٩٨ . والجدول رقم (٢) يوضح هذا المعنى

جدول رقم (٢)

حصة تجارة الخدمات في التجارة الخارجية

والناتج المحلي الإجمالي لتجمعات دولية مختارة

التجمعات الدولية	إجمالي التجارة الخارجية (١)		إجمالي الناتج المحلي	
	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٠	١٩٩٨
الدول العربية	٣٩,٢	٢٣,٦	٢٦,٥	٢٠,٦
دول أمريكا اللاتينية	٢٢,٠	١٧,٠	٥,٢	٤,٤
دول جنوب شرق آسيا	١٧,٠	١٧,٣	١٢,٩	٢١,٦
دول العالم	١٨,٦	١٩,٧	...	١٣,٧

[11] رسول الجايرى ، مرجع سابق ، ص ١٢.

(١) صادرات + واردات الخدمات مقسومة على إجمالي التجارة الخارجية (سلع + خدمات)

(٢) البيانات للسنوات ١٩٨٥و١٩٩٥ واستخدمت البيانات للمقارنة فقط.

* المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠١،تقارير منظمة التجارة العالمية ، سنوات مختارة بالنسبة للتجمعات الدولية غير العربية غير العالمية .

ومن الملاحظ ، ووفقا للتقارير والدراسات الاقتصادية المهتمة بمجال الخدمات على المستوى العربي نجد أن التجارة البينية للخدمات تحتل أهمية نسبية كبيرة من تلك التى تحتلها التجارة البينية فى السلع من إجمالي التجارة السلعية لهذه الدول . وعلى سبيل المثال فى مصر تشكل حصة الصادرات البينية للخدمات حوالي ١٦,٦ % من صادراتها للخدمات على مستوى العالم.

ثالثاً : *الخدمات البيئية في إطار تجارة الخدمات العربية*

أقرت العديد من الدراسات المتخصصة[12] أن الخدمات البيئية على المستوى العربي لم ترقى إلى المستوى المطلوب حيث لا تزال تلك التجارة فيما بين الدول العربية تعاني من عدم التنسيق بل والتجاهل داخل الاتفاقيات التجارية البينية العربية. وعلى مستوى جولات الجات لم يتم حتى الآن البدء في المفاوضات الخاصة بالخدمات البيئية كالمطلوب تحريرها ضمن إجراءات تحرير الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولما كان هناك العديد من الآمال المعلقة على منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كان لابد من التعرض لوضع تجارة الخدمات داخل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومن ثم تجارة الخدمات بشكل عام والخدمات البيئية بشكل خاص. بدأت جهود الدول العربية بتقليص الرسوم الجمركية المفروضة على تجارتها البينية في إطار منطقة التبادل الحر وضمن قواعد منظمة التجارة العالمية التي تنظم الاستثناءات الواردة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وحسب هذه القواعد يتعين أن ينصرف تحرير التجارة إلى الجزء الأكبر من المبادلات الخارجية للبلدان المعنية، أي لا يجوز أن تقتصر المنطقة على سلع

[12] د. أسامة عبد المجيد "منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد ٩٧، مارس/ آذار ١٩٩٩.

وخدمات معينة أو على قطاع اقتصادي دون آخر، ويمكن من خلال هذه النظرة الشمولية استثناء بعض السلع أو الخدمات من التبادل الحر لأسباب تتعلق بتوازن ميزان المدفوعات أو بالأمن العام للدولة أو بالاعتبارات الأخلاقية والصحية والدينية للمجتمع. كما يسمح النظام العالمي بفترة انتقالية لتحقيق منطقة التبادل الحر على أن يتفق الأعضاء على برنامج تنفيذي يحدد مدة معقولة لهذه الفترة.

انطلاقا من هذه المعطيات وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١ (قرار المجلس رقم ١٣١٧ الصادر في ١٧ فبراير/ شباط ١٩٩٧). يتناول البرنامج إقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" حسب جدول زمني محدد يفضي إلى إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الكمية. وقد أبدت ١٤ دولة رغبتها في الانضمام، وبلغ حجم تجارتها البينية ٢٥,٧ مليار دولار أي بنسبة ٩٤,٥ % من التجارة العربية البينية.

تفترض المنطقة الحرة سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء. وقد وافقت أقطار الخليج الستة على هذا المبدأ. أما البلدان الأخرى فقد قدمت كل منها قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها. وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة يتضح أن عدد السلع المستثناة بلغ ٨٣٢ سلعة. وبطبيعة الحال كلما كثر عدد الاستثناءات تضررت مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجارة البينية. كما أن استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة. وحتى لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تفضي إلى فشل المنطقة الحرة وضع البرنامج الضوابط التي تحكم الاستثناءات، واشترط أن تقدم الدولة المعنية المبررات المقنعة من الناحية الاقتصادية وألا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات وألا تزيد قيمة السلع المستثناة على ١٥% من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة. ويمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

- الصنف الأول: إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع ١٠% سنويا اعتبارا من عام ١٩٩٨، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.
- الصنف الثاني: إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها. ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة كالضرائب على الدفاع. وأيضا الضرائب التي تسري على المنتجات المستوردة دون المنتجات المحلية كالرسوم القنصلية. وحسب البرنامج التنفيذي يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للتخفيض.
- الصنف الثالث: إلغاء القيود الكمية. وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فورا. إنها الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة كالرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية.[١٣]

تقتصر الالتزامات المذكورة على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهذا أمر متعارف عليه بالمناطق الحرة في العالم لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي يقود إلى التهرب الضريبي، كأن تستورد دولة عربية تطبق أسعارا جمركية منخفضة سلعة من بلد أجنبي وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق أسعارا جمركية مرتفعة. ولكن متى تعتبر السلعة عربية فتعفى من الرسوم الجمركية ومتى تعد أجنبية لا يسري عليها الإعفاء؟ هذا السؤال معقد لتشابك العمليات الإنتاجية من جهة ولتباين درجات الإنتاج في البلدان العربية من جهة أخرى.

---

[13] أسامة عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣-٣٥.

وكقاعدة عامة لا توجد مشاكل كثيرة في ما يخص الزراعة وصيد الأسماك واستخراج المواد الخام، إذ ترتبط هذه المنتجات عضويا بإقليم الدولة المصدرة فيصبح المنشأ سهل التحديد. أما الصناعات التحويلية فغالبا ما يدخل فيها عنصر أجنبي. فعلى سبيل المثال ترتبط صناعة الملابس الجاهزة ارتباطا وثيقا باستيراد الخيوط والجلود والأقمشة من خارج العالم العربي، ناهيك عن كون رأسمال بعض المشاريع المنتجة أجنبيا أو مختلطا. وبمقتضى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام ١٩٨١ تعتبر السلعة ذات منشأ عربي عندما تضيف إليها دولة عربية قيمة جديدة لا تقل عن ٤٠% من قيمتها النهائية، وتهبط النسبة إلى ٢٠% في حالة الصناعات التجميعية. السلعة عربية إذن رغم كون الجزء الأكبر من مكوناتها أجنبيا. يعكس هذا الوضع الرغبة في شمول الإعفاء الجمركي لعدد كبير من السلع، ولكن تبقى هذه المبادئ انتقالية، وتتكفل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بإعداد المبادئ التفصيلية والنهائية للمنشأ التي ستعرض على لجنة قواعد المنشأ التابعة للهيكل التنظيمي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وحسب وثائق المنظمة سيبدأ العمل بهذه المبادئ في مطلع عام ٢٠٠٢.[١٤]

استفاد البرنامج من صعوبات وأخطاء الماضي، فبالإضافة إلى رفض الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية وإلى تحديد معايير للسلع المستثناة من التحرير الجمركي اهتم البرنامج بالأجهزة الإدارية. فقد كان تنفيذ اتفاقية عام ١٩٨١ من مهام "لجنة المفاوضات التجارية" التي تتألف من العاملين في البعثات بمقر جامعة الدول العربية. ولم يكن أولئك متخصصين في القضايا التجارية ولم يتمتعوا بصلاحية الاتفاق واتخاذ القرارات. في الوقت الحاضر ارتأى المسئولون الإبقاء على هذه اللجنة بعد تغيير وظائفها التي باتت تقتصر على تصفية القيود الكمية ووضع قوائم السلع المحظور استيرادها، وعهد بتنفيذ البرنامج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تخضع له جميع الأجهزة الإدارية وفي مقدمتها لجنة التنفيذ والمتابعة. وتتمتع هذه اللجنة بصلاحيات المجلس وتتولى معالجة حالات الإغراق وفض المنازعات التجارية مستعينة بخبراء عرب.

---

[14] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، ٢٠٠٢، ص ص ١٤-٢٤.

واستحدث البرنامج أمرين على درجة كبيرة من الأهمية، أولهما التزام الدول الأعضاء برفع تقارير دورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تتولى مهمة الأمانة الفنية للمنطقة، وتتضمن هذه التقارير المشاكل التي تعترض تنفيذ اتفاق المنطقة وكذلك الحلول المقترحة لمعالجتها، وتتكب لجنة التنفيذ والمتابعة على دراسة هذه التقارير. وللأمانة العامة إعلام أي دولة عضو في حالة مخالفتها لالتزاماتها المنصوص عليها في البرنامج التنفيذي. وكي تعكس هذه التقارير الحالة الحقيقية للالتزامات تم الاتفاق على عدم الاقتصار على البيانات المقدمة من قبل الحكومات، وأصبحت المنظمات العربية المتخصصة بالزراعة والصناعة والمالية تسهم أيضا في توفير المعلومات، كما يشارك القطاع الخاص عن طريق اتحاد الغرف التجارية والصناعية للدول العربية في تقديم البيانات. على الصعيد العملي وخلال سنتي ١٩٩٨ و١٩٩٩ لم تقدم أي حكومة تقريرا عن التنفيذ، ومن أسباب ذلك عدم مراعاة البرنامج لقابلية الأجهزة الإدارية العربية لتوفير المعلومات الحديثة، إذ يستوجب البرنامج تقريرا كل ثلاثة أشهر. ويرتبط الأمر الثاني بالتصويت على القرارات، فعلى خلاف قاعدة الإجماع السائدة في جامعة الدول العربية، يتخذ القرار في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأغلبية ثلثي الأعضاء، ويسري على جميع الدول الأعضاء بما فيها تلك التي لم تصوت أو صوتت ضده مما يشير إلى رغبة حقيقية في تمتين العلاقات التجارية البينية. ويقتصر التصويت على القضايا التجارية ولا يشمل قبول عضو جديد، إذ لا تستوجب عضوية المنطقة سوى التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١ وكذلك إيداع هيكل التعريفة الجمركية السائد في الدولة في نهاية عام ١٩٩٧ لدى الجامعة.

يترجم هذا التطور الإرادة الفعلية في المضي قدما نحو تحسين العلاقات الاقتصادية العربية، بيد أن النتائج الإيجابية لهذا التطور لا تتحقق إلا إذا تمت معالجة المشاكل الإدارية والمالية والاقتصادية.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة لتنمية التعاون العربي المشترك وضرورية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية. لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها. كما لا يكفي وجود هذه المنطقة

لتطوير المبادلات التجارية البينية إن لم تعالج المشاكل المختلفة. وخلال السنوات الثلاث الأولى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ التزمت جميع الدول الأعضاء التزاما كاملا بالخفض التدريجي للرسوم الجمركية. أما تنفيذ الالتزام بتقليص الضرائب ذات الأثر المماثل فلا يتجاوز ٥٨%، واقتصر التنفيذ على بلدان مجلس التعاون الخليجي التي لا تعرف أصلا مثل هذه الضرائب، كما اتضح أن ضعف التنفيذ ارتكز على القيود الكمية، إذ لم تقم أي دولة بإلغائها. وتتراوح نسبة التنفيذ بين ٣٩% و٥٦% فقط. والواقع لا يقتصر هذا الضعف على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بل يشمل أيضا جميع الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الطابع الاقتصادي. فينبغي إذن بذل الجهود لتذليل العقبات التي غالبا ما تتخذ بعدا إداريا. ومن جهة أخرى لا بد من معالجة الآثار المالية السيئة الناجمة عن تقليص الرسوم الجمركية، إذ تعتمد البلدان العربية غير الخليجية على هذه الرسوم في إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية لا تزال حصيلة الرسوم الجمركية تشكل مصدرا أساسيا من مصادر الإيرادات العامة في مصر والأردن وتونس والمغرب. ولما كانت ميزانيات هذه البلدان تعاني من عجز مزمن فإن أي تقليص لهذه الرسوم يقود إلى ارتفاع العجز المالي مما يستوجب تغطيته بالقروض الداخلية والخارجية فتتراكم الديون أو بالإصدارات النقدية فترتفع الأسعار أو بهذين الأسلوبين معا.

يتعين عدم المبالغة في حجم هذه الآثار السيئة نظرا لضعف المبادلات البينية، لكن خطر تفاقم العجز قائم بسبب التحرير التجاري. وتختلف درجة الخطر حسب أهمية الواردات البينية، فكلما ارتفعت حصة هذه الأخيرة هبطت الحصيلة الضريبية. وعلى هذا الأساس فإن تحسين العلاقات الاقتصادية العربية يجب أن يعوض الخسارة المالية عن طريق رفع مستويات الاستثمارات والمبادلات البينية.

وتؤدي السياسة النقدية دوراً كبيراً ومهماً في الأنشطة الاقتصادية لاسيما التجارة الخارجية والعمليات الجارية الأخرى ، فكلما تحررت العملة نمت التجارة الخارجية والعكس بالعكس. وهذه العلاقة من أهم وأخطر العلاقات التي تواجه السياسات

الاقتصادية. ويرتكز تحرير العملة على ثلاثة مبادئ أقرتها المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي:

أولها تجنب فرض القيود على مدفوعات المعاملات الجارية لأن هذه القيود تجعل العملة غير قابلة للتحويل وتعرقل بالتالي اندماج البلد في الاقتصاد العالمي، كما تجعل القطاع الخاص تحت رحمة التدخل الحكومي، ناهيك عن أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تحتاجها البلدان العربية تعتبر العملة غير القابلة للتحويل عائقا أمام الاستثمار.

إذ إ يتضمن المبدأ الثاني عدم اتباع نظام تعدد أسعار الصرف إذ أن توحيد سعر الصرف يزيد الثقة بالعملة ويقضي على فوضى التعدد ويقلص تدخل الدولة في المبادلات الجارية وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية اليومية. أما المبدأ الثالث فيتمثل في تحرير العمليات الرأسمالية من جميع القيود وفي مقدمتها عدم المقدرة على استبدال عملة أخرى بالعملة المحلية. ويمكن اعتبار دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن الوحيدة في العالم العربي التي لا تفرض أي قيد من القيود المذكورة أعلاه.

ولا يمكن تنمية التجارة العربية البينية إلا إذا تمت معالجة مشكلة ضعف هياكل الإنتاج. فمن ناحية ينتج العالم العربي مواد لا يحتاجها بكاملها في أسواقه المحلية، وأوضح مثال على ذلك النفط حيث لا يزيد الاستهلاك على ١٧% من الإنتاج. ويحتاج العالم العربي لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزته بصورة كافية على المستويين الكمي والنوعي. ففي الميدان الزراعي تبلغ قيمة الفجوة أكثر من ١٩ مليار دولار سنويا وتنصب على منتجات لا تقبل الاستغناء أو الاستعاضة كالحبوب. أما المواد المصنعة فهي تستحوذ على ٦٧% من مجموع الواردات العربية، وهي تقريبا النسبة نفسها التي تحتلها المنتجات الطاقية في الصادرات. ولما كانت المواد المصنعة تنتج في الولايات المتحدة وأوروبا وبعض البلدان الآسيوية، ولما كانت هذه المجموعات أكبر سوق لتصريف المنتجات الطاقية فإن الجزء الأكبر من التجارة العربية يجري معها وبالتالي تنتفي الحاجة إلى المبادلات البينية فتصبح ضعيفة. وعلى هذا الأساس يلعب تحرير التجارة دورا ثانويا قياسا بدرجة مرونة هياكل

الإنتاج. فإن استمر وضع الإنتاج العربي على هذا النحو فلن تؤثر المنطقة الحرة في التجارة البينية تأثيرا يستحق الذكر. لذا فإنه ينبغي العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع الكفاءة النوعية للمنتجات. وما يثبت صحة هذا التحليل النتائج الإيجابية التي حصلت عليها مجموعة الميركسور، حيث ارتفعت حصة التجارة البينية لدول أميركا اللاتينية لأنها صناعية وزراعية في آن واحد ولأن الجزء الأكبر من تجارتها ينصب على سلع تنتج محليا. وينطبق هذا التحليل على مجموعة آسيان. وفي الحالتين أسهمت منطقة التبادل الحر دون أن تكون العامل الوحيد في تنمية التجارة البينية.

وخلاصة الأمر أنه أصبح من الضروري التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، إذ إن وجود منطقة حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية يقود إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج إيجابية. لا شك في أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ولكن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من المنطقة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل تحسين المقدرة الإنتاجية. هذا الأسلوب يشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية ويطور القدرة التنافسية للسلع العربية المصدرة إلى خارج المنطقة، كما يسمح بالاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية،عندئذ تنمو الصناعة والزراعة وتزدهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

من زاوية أخرى يستوجب تحرير التجارة العربية وتنميتها تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتظهر هذه العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية واضحة جدا في جميع الدول العربية، إنها الطريق الأمثل لوصول السلع إلى أسواق الدول الصناعية، إضافة إلى كونها الوسيلة الأساسية لنقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الخبرات في شتى الميادين.

بعد أن تناولنا برنامج العمل العربي في التعاون الاقتصادي المشترك من منظور التجارة الحرة العربية الكبرى كان لزاما تناول تأثير إنشاء المنطقة على تجارة الخدمات البيئية وأثرها على توسيع فرص الاستثمار ومن العوامل الأساسية التي من

الممكن أن تؤدى إلى توسيع فرص الاستثمار في حال تحرير الخدمات البيئية بين الدول العربية ما يلي : [١٥]

١- مناخ الاستثمار : ويقصد به مجمل الأوضاع القانونية والسياسية والاجتماعية التى تكون البيئة التى يتم فيها الاستثمار ، فكلما كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مستقرة فى بلد ما وكلما كانت القوانين العامة والتشريعات الجمركية والمالية واضحة كلما توفرت سهولة الإجراءات الخاصة بالترخيص الخاص بالاستثمار وكلما أدى ذلك إلى توسيع نطاق الاستثمار.
٢- حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
٣- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
٤- إمكانية تحقيق عائد مجزى على الأصول المستثمرة.

وحتى في حالة توفر مناخ استثماري تتوفر فيه الشروط السابقة فهذا لا يعنى أن تتوفر بالضرورة وبشكل تلقائي فرص الاستثمار ، وذلك لأن الاستثمار كما هو معروف اقتصادياً دالة بالدخل والادخار أى أن البلدان التى لا تتوفر فيها فوائض مالية كافية ، تكون فرص الاستثمار فيها محدودة وإن كان المناخ الاستثمارى فيها مشجعاً. وفى حالة توافر مناخ الاستثمار يمكن أن تؤدي تجارة الخدمات دوراً مهماً وفعالاً في العملية الاقتصادية برمتها ، والأمر متوقف على عدد من العناصر الهامة منها :

١- المعرفة الفنية.
٢- التوقعات التفاؤلية والتشاؤمية للمستثمرين.
٣- الإنفاق الحكومي.

---

[15] د. رسول الجابري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥.

رابعاً : الآثار الإيجابية لتحرير تجارة الخدمات البيئية العربية

من شأن فتح باب المنافسة في مجال الخدمات البيئية بين الدول العربية أن يزيد قدرة شركات الخدمات المحلية فى البلدان العربية والنامية على السواء إلى المنافسة والتطوير ورفع نصيبها من الاستثمارات فى السوق المحلية وكما تستطيع هذه الدول تحقيق مكاسب مادية فى أسواق بعضها البعض مستفيدة من نصوص ملحق انتقال العمالة لأداء الخدمات بين الدول العربية والتي تنص عليه اتفاقية تحرير التجارة الحرة العربية الكبرى ، وأيضاً يمكن النظر بإيجابية عالية إلى إنشاء منطقة التجارة العربية التى تعطي الأفضلية للشركات والمستثمرين فى البلدان العربية للدخول إلى السوق العربية للاستثمار فى قطاع الخدمات ومنها الخدمات البيئية خاصة إذا تم إدماج الخدمات ضمن نصوص وقواعد العمل لمنطقة التجارة العربية وبمعنى آخر تعمل الاتفاقية على حل التمييز بين الشركات المحلية والأجنبية في مجال الخدمات البيئية بين الدول العربية وذلك بالعمل على تمكين مؤسسات تمكين الخدمات البيئية إلى تحريك استثماراتهم في المشاريع العربية مستفيدين من نصوص اتفاقية الأوروجواى التى تسمح للبلدان النامية بإقامة مثل هذه المناطق مثل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation حيث تلتزم الدول الأعضاء بمنح كافة الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية نفس المعاملة التى تمنحها لأى عضو بموجب الاتفاقية. وعند تناول المبادرات الخاصة بالعمل الإقليمي العربي نجد أن الدول العربية تحاول جاهدة العمل على تحفيز التجارة فى الخدمات البيئية ودعمها فى المجالين الاستثماري والتجاري ومن تلك المبادرات الهامة مايلي :

١- تأسيس مجلس الوزراء العرب المسئول عن البيئة عام ١٩٧٧ بهدف تنمية العمل في مجالات شئون البيئة وتحديد المشكلات الرئيسية فى العالم العربي وأولويات العمل اللازمة لمواجهتها.

٢- قيام المجلس بتحديد نشاطه من خلال ثلاث برامج رئيسية وهى :

أ- برنامج مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء.
ب-برنامج مكافحة التلوث الصناعي.

ج- برنامج التوعية والإعلام البيئي.

وقد أولى المجلس اهتماماً ملحوظاً بالعمل البيئي وتنسيق المواقف العربية فى هذا الشأن أمام المحافل الدولية من أجل التنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والدولية المهتمة بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

ومن الآثار الإيجابية التي سيفرزها المناخ الجديد لتحرير الخدمات البيئية فى الأوضاع الاستثمارية بالمنطقة العربية ما يلي :

١- اتفاقية قطاع الخدمات كما وردت في جولة الأوروجواى.
٢- اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى والتى ستعطي الأفضلية للتجارة العربية طبقاً للقواعد الاستثناءات الواردة في اتفاقية الخدمات في جولة الأوروجواى.
٣-الأوضاع البيئية الحرجة في المنطقة العربية ، والتى شخصها إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي العربي [١٦] من أن المشكلات البيئية ذات الأولوية التي تواجه العالم العربي في بداية القرن الحادي والعشرين.

[16] إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيني العربي ، UNEP ، ٣ فبراير ، ٢٠٠١.

المبحث الثالث : معوقات تحرير تجارة الخدمات البيئية في الوطن العربي ، والعوامل المحفزة لتنفيذها في إطار اتفاقيات العمل الاقتصادي العربي المشترك " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" .

أولاً : الخدمات البيئية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بعد أن تناولنا بالتفصيل أهمية تحرير الخدمات البيئية في تعزيز التجارة والاستثمارات البينية بين الدول العربية والمزايا التي يمكن أن تعود على تلك الدول من تطبيق آليات التعاون العربي في هذا المجال نحاول أن نحلل المعوقات التي تقف حائلاً أمام تحرير قطاع تحرير تجارة الخدمات البيئية في ظل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١ (قرار المجلس رقم ١٣١٧ الصادر في ١٧ فبراير/ شباط ١٩٩٧). يتناول البرنامج إقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" حسب جدول زمني محدد يفضي إلى إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الكمية. وقد أبدت ١٤ دولة رغبتها في الانضمام، وبلغ حجم تجارتها البينية ٢٥,٧ مليار دولار أي بنسبة ٩٤,٥ % من التجارة العربية البينية. فترض المنطقة الحرة سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء. وقد وافقت أقطار الخليج الستة على هذا المبدأ. أما البلدان الأخرى فقد قدمت كل منها قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها. وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة يتضح أن عدد السلع المستثناة بلغ ٨٣٢ سلعة. وبطبيعة الحال كلما كثر عدد الاستثناءات تضررت مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجارة البينية. كما أن استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة. وحتى لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تفضي إلى فشل المنطقة الحرة وضع البرنامج الضوابط التي تحكم الاستثناءات، واشترط أن تقدم الدولة المعنية المبررات المقنعة من الناحية الاقتصادية وألا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات وألا تزيد قيمة السلع المستثناة على ١٥% من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة. ويمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

- الصنف الأول: إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع ١٠% سنويا اعتبارا من عام ١٩٩٨، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.
- الصنف الثاني: إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها. ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة كالضرائب على الدفاع. وأيضا الضرائب التي تسري على المنتجات المستوردة دون المنتجات المحلية كالرسوم القنصلية. وحسب البرنامج التنفيذي يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للتخفيض.
- الصنف الثالث: إلغاء القيود الكمية. وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فورا. إنها الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة كالرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية.

تقتصر الالتزامات المذكورة على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذا أمر متعارف عليه بالمناطق الحرة في العالم لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي يقود إلى التهرب الضريبي، كأن تستورد دولة عربية تطبق أسعاراً جمركية منخفضة سلعة من بلد أجنبي وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق أسعاراً جمركية مرتفعة. ولكن متى تعتبر السلعة عربية فتعفى من الرسوم الجمركية ومتى تعد أجنبية لا يسري عليها الإعفاء؟ هذا السؤال معقد لتشابك العمليات الإنتاجية من جهة ولتباين درجات الإنتاج في البلدان العربية من جهة أخرى.

وفى ظل الاتفاقية اكتسبت قطاعات كثيرة أهمية واسعة مثل: قطاع الخدمات والذي تهدف الدول منه العمل على زيادة حجم التجارة الدولية والإقليمية بصفة عامة من ناحية ، والعمل على انسياب التجارة في الخدمات من ناحية أخرى كما حرصت الاتفاقية على الاهتمام بتجارة الخدمات بمختلف عناصرها ،والعمل على تحريرها من وإلى الدول العربية " اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" والتى دخلت عامها السادس مع مطلع عام ٢٠٠٣ ، وبلغ حجم التخفيض من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل،على السلع ذات المنشأ العربي ٦٠% من تلك التى كانت مطبقة فى ١٩٩٧/١٢/٣١. وقد بلغ عدد الدول المنضمة للاتفاق حتى عام ٢٠٠٣ (١٧ دولة عربية) هي : الأردن ، الإمارات ، سوريا، البحرين ، تونس ، السعودية،السودان ، سلطنة عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت، المغرب واليمن. ويتأثر تحرير تجارة الخدمات البيئية بين الدول العربية بالعديد من المتغيرات التي تؤثر في مجرى تحرير التجارة العربية البينية عموماً وهى :

١- ***الاستثناءات وقواعد المنشأ التفضيلية:*** تشكل تلك الاستثناءات عائقاً أمام تحرير التجارة العربية بصورة عامة وتجارة الخدمات البيئية بصورة خاصة فهناك ست دول منحتها الاتفاقية استثناءات على السلع التي حددتها تلك الدول وذلك لفترات زمنية محددة تراوحت بين ثلاث إلى أربع سنوات وأن تقوم بتطبيق التخفيض التدريجي الذي تم الوصول إليه في إطار المنطقة بعد انقضاء تلك الفترة ، وقد منحت الاستثناءات بموجب ضوابط محددة أهمها ألا تشكل السلع المستثناة أكثر من ١٥% من قيمة صادرات الدولة التي تطلب استثناءات ،وعلى أن تكون طلبات الاستثناءات مبررة من الناحية الاقتصادية انسجاماً مع نص المادة الخامسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية [١٧] . ومن الموضوعات المرتبطة بالاستثناءات إلى حد كبير موضوع قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية. وهى القواعد التوى يتم بموجبها تحديد هوية السلعة ومنحها صفة المنشأ العربي وبالتالي يمكن الاستفادة من الميزات التي تتيحها المنطقة، وتفادي حصول أية سلعة عربية

[17] المادة الخامسة عشر من الاتفاقية تنص على " لا يجوز لأية دولة طرف فى الاتفاقية ان تطلب فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو القيود الكمية والإدارية أو الاحتفاظ بالقائم منها وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو انتاج محلي معين على أن يقر المجلس ذلك وللمدة التى يحددها.

على تلك الميزات بصورة أو بأخرى. ولم يتم حتى الآن استكمال قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية.

٢- *القيود غير الجمركية*

نصت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي على الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية النقدية والكمية والفنية والإدارية ومن اليسير التعرف على القيود الكمية والنقدية وإزالتها ، أما بالنسبة للقيود الفنية والإدارية فمن العسير حصرها والتعرف عليها إذ هناك العديد من الجهات والأطراف داخل الدولة التى تفرضها لأغراض معينة قد لا تمت بأية صلة بموضوع التجارة.

٣ - *آلية تسوية المنازعات*

تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول أعضاء المنطقة والذي يؤدي إلى ترابط المصالح الاقتصادية والتجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص. ووجود آلية تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة فى إطار المنطقة يساعد فى سرعة البت فى القضايا التى تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر. ولقد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على أن المنازعات الناشئة عن تطبيق الاتفاقية تعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية للفصل فيها وله أن يحيلها إلى بجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته ، كما له أن يطبق بشأنها أحكام التسوية الخاصة بالمنازعات الواردة فى الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية ويحدد المجلس فى كل حالة طريقة تسوية المنازعات .غير ان المنازعات الناشئة عن المبادلات التجارية بين الدول العربية خاصة فى القطاع الخاص فيما يتعلق بتحرير التجارة والاستثمار كثيرة ومتعددة وتحتاج إلى بذل الكثير من الجهد فى هذا الإطار. ومن المتوقع ان تتعدد الشكاوى الخاصة بالمنازعات بين الأطراف فى الدول العربية مما حدا بالاتفاقية أن تضع لائحة لفض المنازعات تتضمن أربعة مراحل هى : العمل على معالجة الاختلاف من

خلال نقاط الاتصال وبعد ذلك يتم اللجوء إلى التوفيق ثم بعد ذلك يتم اللجوء إلى التحكيم وفى حالة فشل التحكيم يتم اللجوء إلى محكمة الاستثمار والتى يكون حكمها نهائياً وغير قابل للتفاوض.

ثانياً : تجارة الخدمات العربية فى إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تغطى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الآن التجارة فى السلع فقط ولا تغطي تجارة الخدمات ، ولم تتضمن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية فى أى من موادها ما يشير إلى تجارة الخدمات، ولم تتضمن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية فى أى من موادها ما يشير إلى تجارة الخدمات فى مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، إلا أن الفقرة التاسعة من الاتفاقية تشير إلى الآتي: " نظراً للارتباط بين تحرير التجارة وتأثره بعدد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة" على أنه بعد انضمام عدد معين من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وجد أنه من الضروري التعامل مع تجارة الخدمات بذات الأسلوب الذي تم التعامل به مع تجارة السلع الأمر الذى أدى إلى قيام جامعة الدول العربية بتدشين اتفاقية تحرير الخدمات العربية فى عام ٢٠٠١ والتى ساعد على تدشينها عدد من النقاط الهامة هى :

١- سهولة الانضمام والإدارة.
٢- توسيع نطاق التجارة ومجالاتها بين الدول العربية.
٣- زيادة فرص ومجالات الاستثمار.
٤- تزايد عوائد الاستثمار وزيادة المنافسة.

ومن المبادىء التي تم الأخذ بها في الاعتبار في مشروع الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات ألا تتعارض مع مبادىء اتفاقية تجارة الخدمات فى إطار منظمة التجارة العالمية GATTs. كما أن القطاعات الخدمية التى يتم تحريرها فى الإطار العربي يجب أن تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول العربية الأعضاء فى منظمة

التجارة العالمية في إطار اتفاقية "الجاتس". ومن هنا فإن قطاع الخدمات البيئية تضرر كثيراً من تلك الاتفاقية أكثر مما انتفع بها وذلك للآتي:

- لم تراع خصوصية قطاع الخدمات البيئية العربي في أنه قطاع ناشىء يحتاج إلى الدعم والحماية أمام المنافسة الشرسة من قبل الشركات الأجنبية بل فتح الباب على مصراعيه أمام تلك الشركات للدخول وبشراسة في سوق الخدمات العربية دون أية ضمانات فعلية للشركات العاملة في قطاع الخدمات البيئية في الدول العربية.

- تأتي الالتزامات التي تعهدت بها الدول العربية في مجال قطاع الخدمات بصورة عامة فى إطار منظمة التجارة العالمية لتمثل عائقاً أمام اقتصاديات الدول العربية للتطبيق فما بال الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات تحاول فرض المزيد من القيود على قطاعات خدمية لا تزال فى مراحل النمو الأولى فى بعض أنواعها وخصوصاً قطاع الخدمات البيئية وبالتالي فإن الالتزام العربي يعد نوعاً من أنواع العجز أمام قطاع الخدمات البيئية على المستوى العربي.

غير أن الوضع الراهن للخدمات البيئية في الدول العربية يتعرض للعديد من الصعوبات يأتي على رأسها :

أ-إسناد الخدمات البيئية للشركات الأجنبية فى الدول العربية بدلاً من الشركات العربية على الرغم من أنها لا تقل نجاحاً عن الشركات الأجنبية.

ب- تعامل الكثير من البلديات العربية مع مشكلة المخلفات بشكل استثماري وليس بشكل خدمي حيث ينظر إلى مشروعات المعالجة على أنها مشروعات مربحة مع أنها مشروع خدمي.

ج- إصرار الكثير من البلديات على استيراد أحدث التكنولوجيا وأعقدها والتي ليس بالضرورة كونها أكثر ملائمة من غيرها حيث أن هذه التكنولوجيا تتطلب عمالة فنية عالية ، ومدربة، وتكاليف تشغيل مرتفعة كما أنها تلجأ إلى عمليات معقدة لخفض المساحة لعدم وجود مساحات جانبية في أغلب الدول الأوروبية بجانب المدن.

د- من الأمور التي أثارها البعض بشأن تحرير الخدمات بصورة عامة والخدمات البيئية بصورة خاصة أن تحرير تلك الخدمات من شأنه أن يؤدي إلى حرمان الكثير من محدودي الدخل في الدول العربية من عدم الاستفادة من تلك الخدمات كما أن ذلك

يؤدي إلى تحكم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ذلك النوع من الخدمات والذي يؤدي إلى إنهاء احتكار الدولة لتلك الخدمات.

ه- من الأمور الملفتة للنظر في إطار تحرير الخدمات البيئية أن معظم الإيرادات من أنشطة المياه ومخلفات البيئة من نصيب القطاع العام كما أن الإدارة والرقابة فى معظم الدول العربية لا تزال الحكومات مسيطرة عليه وهذا يتنافى مع مبدأ التحرير فى هذا القطاع من الخدمات البيئية حيث أن هناك بعض الدول العربية التى ارتادت هذا المجال واستطاعت أن تثبت فيه كفاءة أكبر من القطاع العام مثل " مملكة البحرين" التى قامت بإنشاء موقع للتخلص من المخلفات الخطرة وشبه الخطرة.

و- هناك غياب وتجاهل واضح فى الدول العربية لشركات القطاع الخاص – كما أوردنا سابقاً- والتى تتمتع بكفاءة عالية فى مجال الخدمات البيئية ومع ذلك تغيب الشركات المتخصصة فى إدارة أنشطة الخدمات البيئية الأساسية كمرفق المياه ومعالجة الصرف الصحي بسبب ضخامة رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمارات باستثناء عدد قليل من شركات النظافة وجمع المخلفات وفى العديد من الدول العربية هناك افتقاد كبير للإمكانيات والخبرة العربية فى مجال الخدمات البيئية مثل مكاتب الهندسة والاستشارات البيئية.

ح- على الرغم من توافر بعض الخبرات التى يعتد بها فى هذا القطاع إلا أنها مسيطر عليها من قبل المكاتب الهندسية المحلية والدولية التى لديها مؤسسات فرعية متخصصة فى مجال البيئة فى كل أنحاء العالم.

خ – على الرغم من تواجد الشركات البيئية بكثافة فى بعض الدول العربية مثل مصر إلا أن الدول العربية تفضل الاستيراد عن الاستعانة بالخدمات والخبرات العربية فى هذا المجال فعلى سبيل المثال لا الحصر تعتبر مملكة البحرين مستورد صافي Net Importer للسلع والخدمات البيئية التى تتراوح ما بين المعدات الكيماوية الخاصة بمعالجة المياه وأجهزة الرقابة والحد من تلوث الهواء إلى الاستشارات البيئية وخدمات إدارة المخلفات.[١٨]

---

[18] على جاسم الحسابي ، تحرير تجارة الخدمات البيئية العربية ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل " التجارة العربية البينية فى مجال تحرير تجارة الخدمات البيئية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٤-٥ ديسمبر ، ٢٠٠٣ .

وفـى مجـال العمـل علـى الاستفادة مـن تحريـر تجـارة الخـدمات البيئية بـين الـدول العربية نلاحظ ما يلي :

أولاً : علـى الرغم من إجمالـي قيمة صادرات الخدمات لمنطقة الشرق الأوسط بلغت عـام ٢٠٠١حوالـي ٣١ مليار دولار فقط بلغت قيمة الوردات الخدمية نحو ٥٦ مليار دولار وهو مـا يعنـي وجود فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات. كما أن ذلك يعني وجـود فجوة بين حجم التجارة العربية فـي مجـال الخـدمات مقارنـه بالعـالم حيث أن إجمالـي الصـادرات الخدمية علـى مستوى العالم ، خلال عام ٢٠٠١ حوالي (١٤٤٠ مليار دولار) وبلغت قيمة الـواردات ١٤٣٠ مليار دولار. وقد أشـارت الدراسـات المتخصصـة [19] فـي هذا المجـال أن متوسط معدل نمو الصـادرات الخدمية لمنطقة الشـرق الأوسط خـلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠بلـغ نحـو ٨ % وهـو مـا يـزيد عـن المعدل العالمـي البالغ ٦ % كما بلغ معدل نمو الوردات في الشرق الأوسط حوالي ٤ % بينما المعدل العالمـي ٦ %. غير أن هذا المعدل يمكن العمل على رفعه من خلال تحريـر تجـارة الخـدمات غير أن ذلـك سيترتب عليه عدد من الآثـار السلبية يمكـن تجاوزها من خلال تحقيق مايلي:

١. خلـق قيمة اقتصـاديه للمـوارد التـي ليس للحفـاظ عليها قيمة مالية إذا لم تستغل في وتشمل تلك الموارد : الحياة البرية وعناصر الجذب الطبيعية والتراث المعمـاري والحضاري.

٢.تنمية الحافز والوسيلة لـرفع مستوى البيئة فـي مراكـز المدن والمواقـع الصـناعية القديمة ، بما يشمله ذلك من خلق فرص عمل في تلك المناطق.

٣. إنشـاء المـرافق الأساسـية اللازمـة لـرفع مسـتوى معيشـة المواطنـين والمناسـبة للزائرين بما يحققه ذلك من دفع للانشطة الاقتصادية المختلفة.

٤. البحث فـي تنمية التكنولوجيا التـي يمكـن نقلهـا للحكومات وللمحليات وللشـركات الهامة في الدول المختلفة.

٥.اسـتخدام فـرص الاتصـال مـع العمـلاء والمجـتمعات المضـيفة لـنقل الرسـائل والممارسات المتصلة بالتنمية المتواصلة.

---

[19] على الذكرى ، تحرير تجارة الخدمات ودوره فى دعم التعاون العربي ، مرجع سابق ، ص ص ٨٠-٩٠.

على انه يمكن للدول العربية ان تخلق نظاما عربيا لحرية تجارة الخدمات العربية من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو منطقة التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي أو مجلس الوحدة الاقتصادية العرب أو إنشاء كيان جديد لتجارة الخدمات بما يمكن قطاعات موردي الخدمة العربية من المنافسة الدولية والمحافظة على تعريب السوق العربي بضخ إنفاق المستهلك العربي للخدمه في استثمارات ونشاط المورد العربي للخدمه وهو ما يعزز التكتل الاقتصادي العربي.

كما أن هناك عدداً من الملاحظات الفنية التي يجب مراعاتها بالنسبة لتحرير سوق تجارة الخدمات البيئية وهى :

- الربط بين المصلحة الوطنية وتحرير تجارة الخدمات البيئية حتى لو استدعى الأمر عدم تقديم أى التزام سواء أكان كلياً أم جزئياً فمثلاً فى حالة موافقة أية دولة عربية على تحرير الخدمات البيئية فى كافة فروعها يجب أن يشتمل على عدد من المعايير منها :
- الترخيص البيئي للعمل المطلوب كشرط لدخول الأسواق.
- اشتراط تأسيس شراكة بين الشركات الأجنبية من ناحية وشركات القطاع الخاص العربية من ناحية أخرى .
- العمل على تخصيص مواقع الجمع والمعالجة والتخلص من النفايات والتى يجب أن تكون جميعها خاضعة للأنظمة والمعايير البيئية.
- التعامل فى أنشطة المعالجة والتخلص من النفايات الخطرة وشبه الخطرة وفقاً للاتفاقات الدولية وأحكام اتفاقية بازل لنقل المخلفات الخطرة عبر الحدود.

ومن الضروري العمل على ضرورة تهيئة أوضاع الاقتصاديات العربية بإعادة هيكلة المنشآت والمؤسسات العاملة في مجال الخدمات بالتحول إلى الاندماج وتكوين كيانات كبيرة قادرة على المنافسة حتى لا يؤدي فتح الأسواق قبل هذا إلى عدم قدرة المنشآت القائمة على المنافسة واندثارها أو قبولها بدور هامشي في ظل الانضواء تحت مظلة المؤسسات والشركات الأجنبية.

المبحث الرابع : رؤية مستقبلية حول أداء تجارة الخدمات البيئية في تنشيط العلاقات الاقتصادية البينية بين الدول العربية

أولاً : العلاقات الاقتصادية العربية في إطار اتفاقات التجارة الحرة العربية متعددة الأطراف

عند النظر إلى العلاقات الاقتصادية العربية في الوقت الحاضر في ظل اتفاقات التجارة الحرة على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف نلاحظ أنها تعاني من قصور شديد من حيث الكم والكيف على الرغم من أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك المتنامي في ظل المؤسسات العربية والإقليمية وعلى الرغم من كثرة تلك الاتفاقات إلا أنها جميعاً لم تستطع أن تزيل العقبات التي تحول دون تحرير التجارة العربية البينية بشكل كامل وعلى الرغم من الإعفاءات العديدة التي تمنحها العديد من الدول العربية أمام الاستثمارات إلا أنها لم تستطع أن تزيد من حجم الاستثمارات البينية بين الدول العربية ونحاول في هذا المبحث أن نرصد الوضع الحالي للتجارة والاستثمارات البينية العربية لمعرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه الخدمات البيئية في دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك.

١ ـ تطور الاستثمارات والتجارة البينية بين الدول العربية : رؤية تاريخية

في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٨ ارتفعت التجارة الخارجية العالمية (الصادرات والواردات السلعية) من ٣٨٠٢ مليار دولار إلى ١٠٦٣٥ ملياراً، أي بنسبة ١٨٠%، في حين هبطت التجارة الخارجية العربية خلال الفترة نفسها من ٣٤٧ مليار دولار إلى ٢٩٠ مليارا أي بنسبة سالبة قدرها ١٦%. وبعملية حسابية نستنتج أن حصة التجارة العربية انتقلت من ٩,١% إلى ٢,٧% من التجارة العالمية. في بداية هذه الفترة كانت الصادرات العربية تشكل ١٢,٥% من الصادرات العالمية فأصبحت في نهايتها لا تتعدى ٢,٥% منها. وانخفضت أهمية الواردات العربية من ٥,٨% إلى ٢,٧% من الواردات العالمية. كما كانت الموازين التجارية العربية تسجل فائضا بمبلغ ١٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ وأصبحت تتحمل عجزا قدره ستة

مليارات دولار عام ١٩٩٨. حدث هذا التباطؤ رغم تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية ورغم الاتفاقات التفضيلية التي عقدت في التسعينيات. ويعود هذا التراجع إلى عوامل عديدة، أهمها:

- ازدهار المبادلات الأوروبية والأمريكية والآسيوية بمعدلات عالية جداً في حين تدهورت الأسعار الحقيقية للنفط مما أثر بشدة في صادرات وواردات البلدان النفطية.
- كما تخبطت دول عربية بصراعات عسكرية عنيفة أفضت إلى تردي أجهزتها الإنتاجية فانعكس الأمر على تجارتها الخارجية وأدت إلى تفاقم مديونيتها.
- أضف إلى ذلك تحسن التجارة البينية للتجمعات الإقليمية في حين سجلت التجارة العربية البينية ركوداً واضحاً.

في عام ١٩٩٩ قدر حجم التجارة العربية البينية بنحو ٢٧,١ مليار دولار أي ٨,٦ % فقط من التجارة الخارجية الكلية. من المناسب إلقاء نظرة على توزيع التجارة العربية البينية.

ومن الاتفاقات العربية متعددة الأطراف التي تسعى إلى دفع التجارة العربية البينية "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" والتي تعتبر خطوة مهمة لتنمية التعاون العربي المشترك في ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية. غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها. كما لا يكفي وجود هذه المنطقة لتطوير المبادلات التجارية البينية إن لم تعالج المشاكل المختلفة. وخلال السنوات الثلاث الأولى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و٢٠٠٠ التزمت جميع الدول الأعضاء التزاماً كاملاً بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية. أما تنفيذ الالتزام بتقليص الضرائب ذات الأثر المماثل فلا يتجاوز ٥٨%، واقتصر التنفيذ على بلدان مجلس التعاون الخليجي التي لا تعرف أصلاً مثل هذه الضرائب، كما اتضح أن ضعف التنفيذ ارتكز على القيود الكمية، إذ لم تقم أي دولة بإلغائها. وتتراوح نسبة التنفيذ بين ٣٩% و٥٦% فقط. والواقع لا يقتصر هذا الضعف على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بل يشمل أيضا جميع الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الطابع الاقتصادي. ومن تلك الزاوية نادى الكثير من المتخصصين بضرورة العمل

علـى معالجـة الآثـار الماليـة السيئة الناجمة عن تقليص الرسـوم الجمـركية،إذ تعتمد البلدان العربية غير الخليجية علـى هذه الرسـوم فـي إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها، فعلـى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية لا تزال حصيلة الرسوم الجمركية تشكل مصدرا أساسياً من مصادر الإيرادات العامة في كل من : مصر والأردن وتونس والمغرب. ولما كانت ميزانيات هذه البلدان تعاني من عجز مزمن فإن أي تقليص لهذه الرسوم يقود إلى ارتفاع العجز المالي مما يستوجب تغطيته بالقروض الداخلية والخارجية فتتراكم الديون أو بالإصدارات النقدية فترتفع الأسعار أو بهذين الأسلوبين معا.

والجدول رقم (٣) يوضح قيمة ونمو التجارة العربية خلال عام ٢٠٠١ مقارناً بعامي ١٩٩٩وعام ٢٠٠٠.

البيان	القيمة (مليار دولار)			معدل التغير السنوي %		
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
التجارة العربية البينية (صادرات + واردات)	٢٨	٣٣,٥	٣٣,٨	٤,٥	١٩,٩	٠,٧
الصادرات العربية البينية (فوب)	١٤,٣	١٧,٩	١٨	٣,٥	٢٤,٩	٠,٥
الواردات العربية البينية (سيف)	١٣,٦	١٥,٨	١٥,٨	٥,٥	١٤,٦	١,٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يوليه،٢٠٠٢، ص ١٣٢.

كما يوضح الجدول رقم (٤) نسبة مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية وذلك خلال الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠١.

جدول رقم (٤)

مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
نسبة الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية	٨,٣	٨,٨	٩,٨	٨,٣	٧,٣	٧,٦
نسبة الواردات العربية البينية إلى الواردات العربية الإجمالية	٩,٠	٩,١	٨,٦	٩,٤	١٠,١	٩,٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، يوليه، ٢٠٠٢.

من الجدولين السابقين يتضح أن أداء التجارة العربية البينية من حيث القيمة ومعدلات النمو قد انخفضت في عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ مما يشير إلى أن هناك ضعف في الأداء على مستوى الصادرات والواردات البينية خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بالأعوام السابقة وذلك على المستوى الإجمالي. من ناحية أخرى يتعين عدم المبالغة في حجم الآثار السيئة الناجمة عن التحرير التجاري حيث أن خطر تفاقم العجز قائم بنسبة أكبر بسبب التحرير التجاري وتختلف درجة الخطر حسب أهمية الواردات البينية، فكلما ارتفعت حصة هذه الأخيرة هبطت الحصيلة الضريبية. وعلى هذا الأساس فإن تحسين العلاقات الاقتصادية العربية يجب أن يعوض الخسارة المالية عن طريق رفع مستويات الاستثمارات والمبادلات البينية. لا يمكن تنمية التجارة العربية البينية إلا إذا تمت معالجة مشكلة ضعف هياكل الإنتاج. فمن ناحية ينتج العالم العربي مواد لا يحتاجها بكاملها في أسواقه المحلية، وأوضح مثال على ذلك النفط حيث لا يزيد الاستهلاك على ١٧% من الإنتاج[٢٠]. ويحتاج العالم العربي لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزته بصورة كافية على المستويين الكمي والنوعي. ففي الميدان الزراعي تبلغ قيمة الفجوة أكثر من ١٩ مليار دولار سنوياً وتنصب على منتجات لا تقبل الاستغناء أو الاستعاضة كالحبوب. أما المواد المصنعة فهي تستحوذ على ٦٧% من مجموع الواردات العربية، وهي تقريبا النسبة نفسها

[20] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، التقرير نصف السنوي للأمين العام ، يونيه ، ٢٠٠٣.

التي تحتلها منتجات قطاع الطاقة في الصادرات العربية. ولما كانت المواد المصنعة تنتج في الولايات المتحدة وأوروبا وبعض البلدان الآسيوية، ولما كانت هذه المجموعات أكبر سوق لتصريف منتجات الطاقة فإن الجزء الأكبر من التجارة العربية يجري معها وبالتالي تنتفي الحاجة إلى المبادلات البينية فتصبح ضعيفة. وعلى هذا الأساس يلعب تحرير التجارة دورا ثانويا قياسا بدرجة مرونة هياكل الإنتاج. ***فإن استمر وضع الإنتاج العربي على هذا النحو فلن تؤثر المنطقة الحرة في التجارة البينية تأثيرا يستحق الذكر***. لذا فإنه ينبغي العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع الكفاءة النوعية للمنتجات. وما يثبت صحة هذا التحليل النتائج الإيجابية التي حصلت عليها مجموعة المركوسور، حيث ارتفعت حصة التجارة البينية لدول أميركا اللاتينية لأنها صناعية وزراعية في آن واحد ولأن الجزء الأكبر من تجارتها ينصب على سلع تنتج محليا. وينطبق هذا التحليل على مجموعة آسيان. وفي الحالتين أسهمت منطقة التبادل الحر دون أن تكون العامل الوحيد في تنمية التجارة البينية[٢١].

أصبح من الضروري التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، إذ إن وجود منطقة حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية يقود إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج إيجابية. لا شك في أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ولكن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من المنطقة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل تحسين المقدرة الإنتاجية. هذا الأسلوب يشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية ويطور القدرة التنافسية للسلع العربية المصدرة إلى خارج المنطقة، كما يسمح بالاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية. عندئذ تنمو الصناعة والزراعة وتزدهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن زاوية أخرى يستوجب تحرير التجارة العربية وتنميتها تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتظهر هذه العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية واضحة جدا في جميع الدول العربية، إنها الطريق الأمثل

[21] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، ٢٠٠٢.

لوصول السلع إلى أسواق الدول الصناعية، إضافة إلى كونها الوسيلة الأساسية لنقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الخبرات في شتى الميادين.

وعلى مستوى الاستثمارات البينية بين الدول العربية نلاحظ أنه في عام ١٩٩٨ قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بحوالي ٤٤٠ مليار دولار خصص منها ١٦٢ مليار دولار للبلدان النامية. وبلغت حصة العالم العربي منها ٣,١ مليارات دولار أي ٠,٧% من الاستثمارات في العالم و١,٩% من الاستثمارات في البلدان النامية. وحصلت البرازيل وحدها على استثمارات تعادل خمسة أضعاف ما حصلت عليه جميع الأقطار العربية، واستحوذت مصر والمغرب والسعودية وتونس على ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي. لا شك في أن غالبية الدول العربية تمنح امتيازات مغرية للاستثمارات الأجنبية، خاصة الإعفاءات الضريبية التي تصل إلى ١٥ سنة وتتناول مختلف أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. غير أن الدراسات العديدة التي قامت بها "إدارة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي" التابعة للبنك العالمي تبين أن هذه الإعفاءات غير ضرورية لتشجيع الاستثمار الجاد، فهي تربك مالية المستثمر الأجنبي لارتفاع العبء الضريبي عند انتهاء مدة الإعفاء، كما أصبحت البلدان النامية تتنافس في منح الامتيازات الضريبية وغير الضريبية للأجانب دون المواطنين مما يتعارض مع مبادئ الإنصاف. ويشجع هذا الأسلوب على هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج. وقد تدخل مرة أخرى إلى البلد بصفتها استثمارات أجنبية!!. لقد أصبح لزاماً إلغاء هذه الإعفاءات والاستعاضة عنها بضرائب ثابتة وملائمة لنمط الاستثمار. وبات من الضروري لتنمية التجارة العربية البينية والخارجية التصدي للأسباب الحقيقية لضعف الاستثمارات الأجنبية. و على صعيد التنظيم العالمي تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإزالة الإجراءات المقيدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. إنها الشروط التي تضعها القوانين الداخلية كأن تفرض عليها استخدام مواد محلية للقيام بعملياتها أو إنتاج نسبة معينة مخصصة للاستهلاك المحلي وأخرى للتصدير. وبمقتضى الاتفاق المتعدد الأطراف لجولة أوروغواي يجب إلغاء هذه الإجراءات خلال سنتين في الدول الصناعية وخمس سنوات في الدول النامية وسبع سنوات في الدول الأقل نموا وذلك اعتبارا من عام ١٩٩٥. يظهر بوضوح أن هذا الاتفاق لا

يعكس العقبات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية والتي تؤثر بشدة في تجارتها الخارجية. والعالم العربي من المناطق الأكثر تأزما في العالم حيث تتصارع فيه المصالح الإستراتيجية الدولية وتكثر فيه الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والتوترات الإقليمية. ونجم عن هذا الوضع المتردي تباطؤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين أن المجالات الاستثمارية واسعة ليس فقط في الصناعة النفطية بل كذلك في الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة. كما تعاني التجارة الخارجية من إجراءات معقدة ومضرة، فلتخليص سلعة من المنافذ الجمركية لبعض البلدان العربية لا بد من الحصول على موافقات يصل عددها أحيانا إلى العشرين، وتستغرق معاملات التصدير والاستيراد أكثر من شهر. وهذا الوضع يقود إلى ارتفاع تكاليف التجارة الخارجية ومن ثم إلى تدني القدرة التنافسية للسلع العربية، ناهيك عن تعرض بعض البضائع للتلف. لذا فإنه يتعين إعطاء الأولوية لهذه المشكلة الإدارية التي لا يجوز معالجتها تدريجيا بل فورا لخطورتها على اقتصاديات الدول المعنية ولدورها السلبي في المبادلات. وتقف القوانين حجر عثرة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، ففي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي تستوجب الأنظمة مشاركة المواطن في المشروع الذي يقيمه الأجنبي، وقد تكون هذه المشاركة غير ضرورية من وجهة نظر الأجنبي. ولمعالجة هذه المشكلة وتحت ضغط منظمة التجارة العالمية برز اتجاه في السنوات الأخيرة يدعو إلى إلغائها أو إلى زيادة حصة المستثمرين الأجانب، فعلى سبيل المثال كان القانون التجاري لسلطنة عمان يحدد مساهمة الأجانب بنسبة لا تزيد على ٤٩% من رأس مال المشاريع المحلية، ولم تستطع عمان الحصول على العضوية في المنظمة إلا بعد أن وافقت على زيادة النسبة إلى ٧٠% كقاعدة عامة، ويمكن أن تصل إلى ١٠٠% في ميدان الخدمات المالية والتأمين. ولا يهتم المستثمر الأجنبي بتأسيس مشاريع خاصة به فحسب بل يسعى أيضا إلى شراء حصص في الشركات المحلية بما فيها شركات القطاع العام المعدة للتخصيص. فبين ١٩٩٣ و١٩٩٦ بلغت الإيرادات الحكومية من جراء بيع المشاريع العامة عن طريق التخصيص في شرق آسيا ٢٦١٩٨ مليون دولار، وأسهمت الاستثمارات الأجنبية فيها بمبلغ ١٣٧٨٧ مليون دولار أي بنسبة ٥٣% من الإيرادات. أما في المنطقة العربية فقد بلغت إيرادات الخصخصة ٣٤٢٢ مليون

دولار وأسهمت الاستثمارات الأجنبية فيها بمبلغ ٥٧١ مليون دولار أي بنسبة ١٧% فقط. ويعود ضعف هذه الإيرادات وهذه المساهمة مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم إلى أن الخصخصة في الأقطار العربية لا يزال في مراحله الأولى، كما أن أغلب عملياتها التي جرت في مصر والمغرب وتونس تناولت مشاريع صغيرة نسبيا غير مهمة للمستثمرين الأجانب ناهيك عن كون أغلبها يعاني من خسارة ومديونية.كما تسجل الموازين الجارية لعدة بلدان عربية عجزا مزمنا يجعلها مضطرة للاقتراض من الخارج فتزداد الديون التي أصبحت المشكلة المالية الأولى. وترتبط الديون الخارجية بقرار الاستثمار باعتبارها إحدى المؤشرات الأساسية لاتخاذ القرار نظرا لدورها في تقليص المقدرة المالية للدولة وإضعاف قابليتها على تحويل الأرباح إلى الخارج. كما لا يتوفر للعالم العربي جهاز إعلامي فاعل لجذب الاستثمارات الأجنبية، فالمراكز الوطنية مؤسسات دعائية وحكومية لا تبين إلا الجوانب الإيجابية لبلدانها وتروج لأنشطة تحتاجها الدولة دون النظر إلى جدواها للمستثمرين الأجانب.

وعلى الرغم من العقبات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ومن الإجحاف الذي تواجهه رؤوس الأموال الوطنية وهروبها للخارج إلا أن الدراسات المتخصصة أوضحت أن هناك تزايد فى حجم الاستثمارات العربية البينية [٢٢] فقد بلغ الرصيد التراكمي لتلك الاستثمارات خلال الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠١ حوالي ٧٩٤ و ١٩٦ و١٧ مليار دولار أى بمعدل مليار دولار سنوياً فى جميع الدول العربية. وبالنسبة لإجمالي الاستثمارات العربية المرخص لها عام ٢٠٠١ رصدت الدراسات المختلفة زيادة تلك الاستثمارات من ١٨١٧,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤٤٧ في عام ٢٠٠١ أي بزيادة نسبتها ٣٤,٦% ، وقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة باستثمارات عربية قدرها ٧٢١,٢ مليون دولار بما نسبته ٢٩,٥ % من إجمالي الاستثمارات العربية البيية خلال عام ٢٠٠١ جاءت بعدها السودان بنسبة ٢٢,٧% وبقيمة قدرها ٥٥٤,٩ مليون دولار ثم الجزائر بحوالي ٣٥٠ مليون دولار بنسبة قدرها ١٤,٣% ولبنان بحوالي ٢٢٥ مليون دولار وبنسبة قدرها ٩,٢% تلتها الامارات بنسبة ٨,٨% وبقيمة قدرها ٢١٥ مليون دولار وفى مصر بلغت قيمة الاستمارات العربية البينية التي قامت

[22] محمد محمود الامام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١.

باستضافتها ٨٨,٢ مليون دولار بنسبة قدرها ٣,٦% .[٢٣] ومن هنا فإنه على الرغم من أن هناك ضعف ملحوظ في حجم التجارة البينية والاستثمارات العربية البينية العربية بالنسبة إلى حجم التجارة العربية واستثماراتها مع العالم الخارجي إلا أن المؤشرات تؤكد تزايد هذا الحجم (على مستوى التجارة والاستثمار) خلال الفترات الزمنية المشار إليها.

ثانياً : دور الخدمات البيئية فى زيادة ودفع التجارة والاستثمارات البينية العربية

تمثل الالتزامات البيئية جانباً هاماً من الالتزامات الاقتصادية التي تقع على كاهل الموازنة العامة للدولة ، أو قد تقع على الجهات الاقتصادية القائمة بالأنشطة المختلفة، سواء الزراعية أو الصناعية ، أو أنشطة البناء والتشييد والطرق والموانى هذا ولم يعد التلوث البيئي من المسائل المحلية التي يتعين معالجتها بواسطة كل دولة على حدة ، وإنما بات موضوعاً دولياً استلزم وضع عدداً من الاتفاقيات بين الدول، هذا إلى جانب إدراج موضوعات البيئة ضمن مقررات منظمة التجارة العالمية. ولعل التزام العديد من الدول بالمواصفات البيئية يمثل التزاماً أصيلاً تجاه حرية التجارة فالتجارة الحرة القائمة على المزايا النسبية أو التنافسية لابد أن تكون موضوعها السلع والخدمات ذات المواصفات أو القياسات النافعة للعنصر البشري أو على حد تعبير ديباجة اتفاقية تحرير الخدمات العالمية "جاتس" القياسات التى تتسق مع الوسط الأيكولوجي للإنسان ومن هنا ارتبط عنصر البيئة ارتباطاً وثيقاً بسياسات دولية ومحلية مضمونها مكافحة التلوث ، وزيادة الرفاهية وآلياتها التى تكمن فى ما أسماه الأدب الاقتصادى المعاصر Sustainable Development . بعد تلك المقدمة حول أهمية البعد البيئي فى تنمية وتعزيز الاستثمارات والتجارة على مستوى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء يتبادر إلى الذهن تساؤل هام حول الضوابط البيئية التى يتعين الأخذ بها للاستمرار فى عملية النمو الاقتصادي أو بمعنى آخر كيف نحقق أعلى قيمة مضافة ممكنة من التنمية الاقتصادية مصحوبة بأقل خسائر ممكنة على الجانب البيئي؟

---

[23] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوى ، ٢٠٠٢.

الاتفاقات الدولية إلى ما يخص نوعيات الإنتاج qualities من حيث منشأها وارتباطها بطرق الإنتاج حيث تعد البيئة إحدى أهم محدداتها الرئيسية. ولعل من المناسب الإشارة إلى نداءات المحافظة على البيئة وشعارات الإنتاج النظيف قد أصبحت كلها على جانب كبير من الأهمية خاصة أنها تتعلق مباشرة بصحة الإنسان أياً كان موقعه وأياً كان انتماؤه إلى الجيل الحالي أو المستقبلي فإذا كان هدف التنمية هو الإرتقاء بمستوى دخل الفرد باستمرار وزيادة مساحة الدخل الحقيقي بمجموعات متزايدة من السلع والخدمات فإن صحة الإنسان ووقايتها من كافة مصادر التلوث والعدوى بات أحد أهم الأهداف التنموية التي تسعى إليها الدول على اختلاف توجهاتها وهى التى تصفها أدبيات التنمية الحديثة بتعبير التنمية المتواصلة أو المستقبلية Sustainable Development حيث أن الاستدامة هنا تكون نواتها قوى عاملة منتجة لا يتحقق إلا فى إطار بيئة نظيفة مواتية. وتشير أدبيات التنمية المتواصلة إلى أن الانفاق الاستثماري على البيئة هو أهم بنود استثمارات التنمية على وجه الإطلاق فمن الطبيعي أن البيئة النظيفة تؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد فضلاً عن الوفر فى التكاليف والعلاج والوقاية، ومن ثم فإن اقتصاديات البيئة ليست فقط تكلفة وإنما هى علاقة بين تكلفة وعائد بل إنها تخلق عوائد مختلفة. فالاستثمارات فى تصنيع معدات منع التلوث او إنتاج أدوات مخفضة للإزعاج وبرامج الفلترة والتنقية إنما هى فى واقع استثمارات مربحة وتؤدي إلى خلق فرص عمالة بل إن الاتفاقيات العالمية وخاصة ما ورد فى اتفاقية منظمة التجراة العالمية من حيث وجود مواصفات الأيزو وعلى الأخص أيزو 14 وما تتطلبه من شروط بيئية ادى إلى نقل تلك الاستثمارات من كونها استثمارات مستقلة إلى استثمارات مكملة لعملية التنمية. [24] ومن ثم فإن دور الخدمات البيئية يمثل التزاماً أصيلاً فى دفع التجارة والاستثمارات البينية بين الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة.

[24] حسن عبيد ، الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية فى مجال الخدمات البيئية ، جامعة الدول العربية ، ديسمبر ،2003.

ثالثاً : دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي فى مجال الالتزامات البيئية

تعتبر دراسة حالة الدول العربية في مجال الالتزامات البيئية ذات أهمية خاصة لكونها توضح دور الخدمات البيئية في تحسين مناخ الاستثمارات والتجارة البينية بين تلك الدول من ناحية وبينها وبين العالم الخارجي مكن ناحية أخرى. ويمكن تناول هذا الوضع من خلال تناول تجربة مجلس التعاون الخليجي. حيث قامت دول المجلس بتبني هدف المحافظة على بيئة نظيفة خاصة أن منطقة الخليج من الأماكن الخصبة لإمكان انتشار المشكلات البيئية باعتبارها أكبر مناطق العالم انتاجاً وتصديراً للنفط ثم المنتجات البتر وكيماوية فضلاً عن نمو قدر كبير من الصناعات الكيماوية والمعدنية مما تسبب فى تكدس النفايات الصناعية الغازية والصلبة والسائلة لدى مختلف الشركات بأحجام متباينة، وعليه قام الاستثمار الخليجي بصفة عامة بعدد من الخطوات وهى :

١- الارتكاز على الميزات النسبية المتوافرة فى منطقة الخليج وأهمها تواجد النفط والغاز الطبيعي بكميات اقتصادية مما يعطي الفرصة لإنشاء وقيام صناعات عديدة منها ما يعتمد على النفط كمادة خام ومنها ما يعتمد عليه كمصدر مولد للطاقة مثل صناعة الحديد والصلب والألومنيوم والأسمنت وقد أدى هذا بالطبع إلى ظهور مشكلات بيئية معينة نتيجة تصاعد الأدخنة وصعوبة الصرف الصناعي، وعليه فإن الخطوة الأولى لدى دول الخليج كانت الاستفادة من نظرية الميزات النسبية والعمل على تنويع مصادر الدخل ومن هذه الخطوة جاءت الخطوة التالية بتبني الاستثمارات الحكومية لفرص سياسات البيئة والعمل على مكافحة التلوث الصناعي والتلوث الناشىء عن النقل البحري وتسرب النفط من السفن فى مياه الخليج وكذلك التلوث الناشىء عن العمليات الاستخراجية.

٢- اعتمدت دول الخليج على المعايير والمقاييس الخاصة بنسب الملوثات التي تستدعي التدخل المباشر لتحديد الحد العلمي المسموح به من الملوثات وخاصة لبعض الصناعات التي تعتمد على احتراق الوقود احتراق غير كامل وقد ساهمت دول الخليج في تأسيس منظمة على قدر عال من الخبرة والكفاءة وهى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لتحديد الضوابط الهامة لسياسات التصنيع وتحديد شكل وجهات الرقابة.

٣- إتباع مجموعة من السياسات أهمها اعتماد سياسة الإنتاج النظيف للمنشآت الصناعية حيث يقع العبء الأكبر ضمن تمويل هذه السياسة على المنشآت الفردية والعاملة حيث يلزم لها الاختيار بين عدد بدائل طرق الإنتاج المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكلفة، ومع ذلك فإن الذي يعوض ذلك الارتفاع أمران هما :

أ- الدعم الحكومي للمشروعات الجادة فى تطبيق تلك الالتزامات والتي تستخدم أساليب متقدمة في المعالجة.

ب- الاشتراك الجماعي لمجموعة الشركات المناظرة فى الإقليم الواحد فمثلاً على مستوى منطقة جبل على الصناعية يتم تحصيل رسوم معينة خاصة بصندوق مفرد للعمليات البيئية المشتركة مثل انبعاث الأدخنة أو التلوث في عملية نقل المخلفات إلى خارج المنطقة ومعالجتها علمياً. أما نفقات الإحلال الخاصة بالأجهزة صديقة البيئة فإن الأمر يتوقف على كل نشاط أو كل صناعة بعينها.

بالإضافة إلى العاملين السابقين فإن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تقوم بدفع مخصصات للشركات في مقابل الاشتراك في الهيئات ذات المعايير والمقاييس الدولية. ومن هذا المنطلق فغن الدول العربية اهتمت بتحرير تجارتها البينية للسلع والخدمات ومنها الخدمات البيئية وذلك لما يمكن أن يحققه ذلك من إيجابيات تساعد على تنشيط التجارة العربية وبالتالي المساهمة فى تطوير التنمية على مستوى الدول والتجمعات الاقتصادية القطرية والإقليمية على مستوى العالم العربي.

الخاتمة والتوصيات :

بعد استعراض أهمية الخدمات البيئة ودورها في تنمية وتطوير الاقتصاديات العربية نلاحظ أن هذا التطوير إنما ياتى في إطار المتغيرات الحالية التي يعيشها العالم النامي والمتقدم على حد سواء والتى من أهمها سعى المجتمع الدولي ممثلاً فى منظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة البينية آخذاً فى الاعتبار التأثيرات المتبادلة بين تحرير التجارة من ناحية وبين القضايا والسياسات من ناحية أخرى. ولا شك أن اتجاه جامعة الدول العربية نحو تحرير التجارة البينية بين الدول العربية شكل أساساً متيناً وضرورياً لتنمية وتطوير ذلك الاتجاه عند باقي الدول والتى تعتبر من أهم مقومات التكامل الاقتصادي العربي.

وفى ضوء المعلومات التى تضمنتها الدراسة يمكن استخلاص التوصيات التالية:

١- العمل على تشكيل لجان فرعية للاستشارات البيئية ضمن اللجنة الاستشارية لآلية تنمية التجارة العربية والتي تختص بتقديم الخدمات الاستشارية في مجال البيئة على النحو بما يضمن تحقيق أهداف الدول الأعضاء في حماية البيئة على النحو التالي:

أ- وضع الإطار العام للسياسات والتشريعات البيئية بما يضمن تحقيق أهداف الدول الأعضاء فى حماية البيئة المحلية مع تنشيط حركة التجارة البينية وكذلك زيادة حجم التصدير إلى خارج الدول العربية.

ب- المشاركة فى إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الكبيرة التى يمكن أن تتجاوز آثارها البيئة المحلية للدول الأعضاء.

٢- العمل على إنشاء قاعدة بيانات ضمن آلية تنمية التجارة العربية تشمل المعلومات الخاصة بالقدرات والامكانات المتاحة لدى الدول الأعضاء فى مجال الاستشارات البيئية .

٣- العمل على إزالة المعوقات الخاصة بتجارة الخدمات البيئية على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتغطية الاستفادة من القدرات المتاحة لدى الدول الأعضاء وتعزيز فرص الاستفادة من القدرات المتاحة لدى تلك الدول وتعزيز فرص الاستثمار في الدول العربية.

يمكن أن يؤدي تنفيذ تلك التوصيات إلى تعزيز فرص الاستثمارات البينية بين الدول العربية من خلال تنشيط حركة التجارة البينية وحجم التصدير للسلع والخدمات إلى خارج الدول العربية. والنتيجة الطبيعية لذلك هو زيادة الطلب على الخدمات الاستشارية البيئية وبالتالي زيادة فرص الاستثمار مما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.

المراجع:

1. إبراهيم العيسوي ، الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1995، الطبعة الأولى.
2. أبو بكر متولي ، الاتجاهات المعاصرة في سياسات التجارة الدولية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مارس ، 1982.
3. احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997.
4. أسامة المجدوب ، الجات ومصر والدول العربية من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1996.
5. الأمانة العامة لمجلس وزراء العرب المسئول عن البيئة ، تحرير الخدمات البيئية بين الدول العربية ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل حول تحرير التجارة البينية بين الدول العربية ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، ديسمبر، 2003.
6. أماني محمود فهمي ،منظمة التجارة العالمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 22، أكتوبر ، 1995.
7. بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة السابعة والثلاثون ، العدد الأول ، 1994.
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
9. الجات وديمقراطية العلاقات الدولية ، مجلة المعلومات الدولية ، السنة الثانية ، 1994.
10. جامعة الدول العربية ، ورشة عمل حول : التجارة العربية البينية فى مجال تحرير الخدمات البيئية، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 4-5 ديسمبر ،2003.
11. جامعة الدول العربية وآخرون، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ، الجات وانعكاساتها على مستقبل الاقتصادات العربية بوجه عام ومسائل العمل العربي بوجه خاص ، القاهرة ،1994.
12. جودة عبد الخالق ، انعكاسات جولة أوروجواي على الدول العربية ، مؤتمر قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة ، 13-15 يناير ، 1996.
13. حسن أحمد عبيد ، الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات البيئية وأمثلة التزامات الدول النامية ، ورقة عمل مقدمة لورشة تحرير الخدمات البيئية في إطار التجارة العربية البينية، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ديسمبر، 2003، ص ص 2-5
14. حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1968 .

15. خالد سعد زغلول ، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية ،مجلة الحقوق ، الكويت ، العدد الثاني ، 1996.
16. س.انجاريا ، جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 23، يوني
17. سعيد النجار ،الجات وتحرير التجارة الدولية ، الأهرام الاقتصادي ، القاهرة، عدد1994/12/1.
18. سيد الحسن وآخرون ، الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، مؤتمر جامعة الأزهر ، 21-23 مايو ، 1996، القاهرة .
19. العرب بين التكتل الاقتصادي ومواجهة آثار الجات ، مجلة شؤون عربية ، لبنان ، 1994.
20. فوقية أحمد ، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ، البنك المركزي المصري ، ديسمبر ، 1981.
21. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوي ، 2002.
22. محمود أبو العيون ، تحرير التجارة في الخدمات بين الواقع والطموح، مؤتمر قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1970، الكتاب الثاني.
23. مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، 2003.
24. منظمة التجارة العالمية ، التقرير السنوي ، 1997.
25. منظمة العمل العربية وآخرون، انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية ، القاهرة ، 1994.

المراجع الأجنبية

26. P.EVANS,J.WALSH,THE EIU(Economist In Tligenceunit Guide To The GATT, London,EIU,1994.
27. GATT,What it is? What it does? ,Geuneva,1992.
28. GATT.Activities in 1993 , Geneva,August,1994.
29. United Nations, Doc./Conf.2/78,March,1948.
30. URUGUY Round , Final Act ,Marrakesh.April,1994.
31. World Bank, World Tables ,1993,